حملة سودان المستقبل

جمهورية السودان

Sudan of the Future

Republic of Sudan

استراتيجية الأمن والدفاع الوطني الشاملة

Sudan National Security and Defense Strategy

(2026– 2036)

وثيقة سياسات استراتيجية عليا — للتداول الرسمي المحدود

النسخة المختصرة

مايو 2026

المحتويات

تمهيد ومقدمة عامة:

نحو مذهب أمني ودفاعي جديد لسودان المُستقبل

1. الإطار الفلسفي والسياق التاريخي الحاكم

تأتي صياغة "**استراتيجية الأمن والدفاع الوطني الشاملة لجمهورية السودان (2026-2036)**" في لحظة تاريخية ومفصلية من عمر الأمة السودانية، لحظة تتجاوز بمراحل سياقات التخطيط البيروقراطي الروتيني، وتفرض على الدولة مراجعة نقدية، وفكرية، وشجاعة لكافة الأسس والنظريات والممارسات الأمنية والعسكرية التي سادت منذ فجر الاستقلال في عام 1956. إن هذه الوثيقة لا تُعنى بالحلول التكتيكية المؤقتة أو الترتيبات الفنية القاصرة لإدارة الأزمات، بل تمثل "**أطروحة تأسيسية راديكالية**" تقطع مع إرث الإخفاقات الهيكلية المتراكمة، وتستهدف إعادة بناء وهندسة المنظومة الدفاعية والأمنية للدولة من القواعد إلى القمة.

تتأسس الفلسفة الحاكمة لهذه الاستراتيجية على حقيقة علمية وسوسيولوجية صارمة، وهي أن الأمن القومي لأي دولة لا يمكن اختزاله في البندقية والترسانة العسكرية الفوقية ما لم يستند هذا الأمن إلى عقد اجتماعي دستوري متين، يستوعب بكل عدالة وشفافية التعددية العرقية، والدينية، والثقافية، والجغرافية للمجتمع السوداني. لقد أثبتت التجربة التاريخية المريرة أن التمسك بنماذج الحكم الإقصائية، وتسييس القوات النظامية، وتبني سرديات أحادية قسرية للهوية الوطنية، وتفويض السلاح لمليشيات موازية خارج إطار القيادة والسيطرة الموحدة، هي حتماً آليات انتحارية تنتج الحروب الأهلية المستدامة وتفضي في النهاية إلى تشظي الوجدان الوطني وانهيار الدولة من الداخل، وهو ما تجسد عملياً وبأبشع صوره في كارثة الخامس عشر من أبريل 2023.

2. مبررات التحول والمقترب النظري الحديث (الأمن الوطني الشامل)

تُعلن هذه الاستراتيجية رسمياً الانعطاف المعرفي والتنفيذي التام نحو مفهوم "**الأمن الوطني الشامل والمستدام**" (**Comprehensive Security Paradigm**). إن الفكر الدفاعي التقليدي الذي ركّز لقرون على "**أمن النظام الحاكم وحماية سلطة النخبة**" قد ولى إلى غير رجعة، حيث أثبت هذا الفكر قصر نظره الاستراتيجي من خلال إهماله للأبعاد الحقيقية الحيوية للأمن الوطني في القرن الحادي والعشرين. إن المفهوم الحديث للأمن، كما تعتمده هذه الوثيقة، يضع "**أمن المواطن الإنساني كفرد وكمجتمع**"—أمنه المادي والجسدي، وحريته الدستورية، وحصوله المستدام على الغذاء والنظام الصحي المتميز والتعليم المتقدم والبيئة النظيفة والآمنة—باعتباره المبتدأ والمنتهى لتعريف وتأمين السيادة القومية. وبموجب هذا المقترب، تتحول القوة العسكرية والدفاعية لجمهورية السودان إلى "**الدرع الحامي والممكّن البنيوي**" لتحقيق هذا الأمن الإنساني الشامل تحت مظلة سيادة القانون، والمؤسسات المستقلة، والدستور المدني الديمقراطي الخاضع للرقابة البرلمانية الكاملة.

وينبثق من هذا التحول النظري ضرورة تشريح وتأمين كافة مفاصل الدولة الاقتصادية، والبيئية، والسيبرانية؛ فالحدود المفتوحة والجغرافيا البرية المترامية والساحل الحيوي على البحر الأحمر لم تعد تُحمى بالانتشار البشري التقليدي فقط، بل تتطلب منظومة دفاعية ذكية، ومعرفية،

تتكامل فيها القوة الصلبة مع القوة الناعمة والسيادة التكنولوجية الكاملة على الموارد وثروات باطن الأرض، لقطع دابر التدخلات الخارجية وحروب الجيل الرابع والخامس والمختلطة التي تستهدف تفتيت الكتلة البشرية الحية للبلاد.

3. خارطة المعمار الهيكلي والترابطي للوثيقة (أبواب الاستراتيجية)

لتحقيق هذه الأهداف الكبرى والوصول بجمهورية السودان إلى "**الحالة النهائية المستهدفة**" (Desired End-State) بحلول عام 2036، تم تصميم وهندسة هذه الوثيقة السياساتية في أربعة أبواب رئيسية ومترابطة عضوياً:

- **الباب الأول: الأسس النظرية والتاريخية للدولة والأمن القومي السوداني**: ويستعرض بعمق وتحليل تشريحي متأمل الجذور السوسيولوجية والتاريخية العميقة للأزمة السودانية منذ الحقبة الاستعمارية مروراً بدولة ما بعد الاستقلال، ومفككاً آليات الإقصاء الثقافي، وأزمة الهوية، والاختلالات المؤسسية الكبرى التي أدت لتآكل احتكار الدولة الشرعي لوسائل العنف وصناعة المليشيات.
- **الباب الثاني: السياق الجيوسياسي، بيئة التهديدات المعقدة، ومراكز الثقل الاستراتيجية**: ويقدم تشريحاً جغرافياً لجيوبوليتيك الساحل والممرات المائية والموارد، مع مراجعة نقدية قاسية لدروس التاريخ العسكري المعاصر وحرب أبريل 2023، وتحديد مراكز الثقل السياسية والعسكرية والاقتصادية التي يمثل بقاؤها وتماسكها بقاءً للدولة، مع تصنيف التهديدات الإقليمية والدولية والسيبرانية المعاصرة.
- **الباب الثالث: منظومة الدفاع الوطني الشامل والمذاهب القتالية لجمهورية السودان (2026 – 2036)**: ويمثل النواة التنفيذية والكمية للاستراتيجية العشرية، حيث يعلن البيان الاستراتيجي للمذهب القتالي، ويضبط بدقة المؤشرات الرقمية لقوام الجيش النظامي (250,000 جندي) وتأسيس "الحرس الوطني السوداني" (250,000 مقاتل)، مع عقلنة وحوكمة الإنفاق الدفاعي بنسبة 5% من الناتج المحلي، ورسم خارطة الطريق الزمنية للمراحل الثلاث وجداول عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (DDR).
- **الباب الرابع: الاقتصاد السياسي للأمن، الحوكمة الرشيدة، والإصلاح المؤسسي والتشريعي:** ويتناول تجفيف المنابع المالية لأمراء الحرب وفرض الولاية الحصرية لوزارة المالية المدنية على الشركات السيادية والموارد، مع التأسيس الهيكلي لقانون القوات المسلحة الجديد وجهاز المخابرات العامة (الذي يُجرد من صلاحيات الاعتقال)، وحوكمة القضاء العسكري وحصر اختصاصه في النطاق المهني والانضباطي، ووضع التصميم المؤسسي المحدث لمجلس الأمن القومي تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء المدني.

إن هذه الاستراتيجية الشاملة (2026-2036) هي وثيقة التزام تاريخي، وأخلاقي، وعسكري، تصوغها الدولة لتعلن لشعبها وللعالم أجمع، أن سودان المستقبل يملك الوعي، والقدرة، والإرادة ليكون وطناً مستقراً وسيداً، يرسخ مبدأ: وطن واحد، جيش واحد، شعب واحد.

الباب الأول:

الأسس النظرية والتاريخية للدولة والأمن القومي السوداني

مقدمة الباب الأول: التفكيك البنيوي للجذور العميقة والأبعاد السوسيولوجية للأزمة السودانية

إن محاولة صياغة عقيدة أمنية ودفاعية معاصرة لجمهورية السودان دون الغوص المعمق والتشريح البنيوي للجذور التاريخية والسوسيولوجية التي تشكلت عبرها الدولة السودانية الحديثة، هي محاولة محكوم عليها بالفشل السطحي؛ إذ لا يمكن هندسة حلول تقنية وعسكرية لأزمات ذات طبيعة هيكلية ممتدة. إن الانفجار الشامل والكارثي الذي شهده السودان في الخامس عشر من أبريل 2023 وما تلاه من تداعيات تدميرية، لم يكن مجرد صدام مسلح عارض بين طغمتين عسكريتين أو نزاع تكتيكي على تقاسم السلطة والنفوذ في مرحلة انتقالية مأزومة؛ بل هو في واقعه السوسيولوجي والتاريخي يمثل "العرض الأخير" لمرض بنيوي مزمن رافق الدولة السودانية منذ لحظة ميلادها الاستعماري المشوه، وهو نقطة الذروة الحتمية لفشل النخب السياسية والعسكرية المتعاقبة في صياغة عقد اجتماعي حقيقي يستوعب معطيات الواقع السوداني المتميز بالتعدد والتنوع البشري والجغرافي.

تتأسس هذه الاستراتيجية على مراجعة نقدية راديكالية للفكر الأمني التقليدي الذي ساد السودان طوال العقود السبعة الماضية، والذي تسبب في تحويل مؤسسات الدفاع والأمن من كتل حامية للسيادة الوطنية والمواطن إلى أدوات لإدارة النزاعات الداخلية وحماية الأنظمة السياسية المتعاقبة ضد مجتمعاتها. إن عجز الدولة السودانية عن الإجابة التوافقية المستدامة على الأسئلة التأسيسية الكبرى لـ "بناء الأمة" (Nation-Building)—مثل كيفية حكم السودان، وتحديد الهوية الدستورية الجامعة، وتوزيع الثروة والسلطة بعدالة بين المركز النيلي الحاكم والأطراف الجغرافية الشاسعة—أدى إلى خلق حالة مزمنة من عدم الاستقرار السياسي والأمني. هذا الفشل أفضى بدوره إلى تداخل بنيوي مدمّر بين المؤسسة العسكرية والعمل السياسي الحزبي، وتحول الفضاء السوداني إلى مسرح لحروب أهلية متطاولة ومستدامة. بناءً على ذلك، يسعى هذا الباب إلى تفكيك هذه الجذور التاريخية وتأسيس مقترب نظري جديد ينتقل بوعي كامل من مفهوم "أمن النظام" إلى مفهوم "**الأمن الإنساني والوطني الشامل**" لتأسيس شرعية جديدة للمؤسسة الدفاعية السودانية في عهدها الدستوري الجديد (2026-2036).

الفصل الأول: التطور التاريخي للدولة السودانية الحديثة وأزمة التأسيس الهيكلي

إن القراءة المستفيضة لمسار تطور الدولة السودانية المعاصرة تكشف عن متوالية تاريخية من أنماط الحوكمة السلطوية التي اعتمدت على أدوات السيطرة المركزية الصارمة، والإخضاع القسري للمجتمعات المحلية، واستنزاف موارد الأطراف لصالح رفاه المركز الجغرافي، بدلاً

من إرساء قيم التوافق والتعاقد الاجتماعي والتنمية المتوازنة والمستدامة. ويمكن تتبع هذا الخلل البنيوي وحصر تأثيراته المباشرة على العقيدة الأمنية الحالية عبر أربع حقب تاريخية مفصلية:

1. حقبة الحكم التركي-المصري (1821 - 1885) والتمأسس الأولي لجهاز الجباية والإخضاع:

شهدت هذه الحقبة البداية التأسيسية لترسيم الحدود السياسية والجغرافية الشاملة للسودان المعاصر، وضمه قسرياً إلى منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي كدولة مركزية خاضعة لإدارة خارجية. إلا أن المشكلة الجوهرية تكمن في أن نمط الإدارة "الخديوية" اعتمد عقيدة إدارية وأمنية قامت على ثنائية حادة ومشوّهة: "المركز الجابي" القابع في الخرطوم، و"الأطراف الخاضعة والمستنزَفة" في بقية أقاليم السودان. لقد تبلور دور جهاز الدولة في هذه الحقبة حول هدفين رئيسيين: جباية الضرائب الباهظة بالقوة العسكرية، واصطياد وتجنيد المقاتلين والعنصر البشري لخدمة التوسعات العسكرية للإمبراطورية الخارجية. هذا النمط البدائي العنيف غرس في العقل الجمعي السوداني والوجدان الشعبي المبكر صورة ذهنية قاتمة ومتوارثة لدولة الخرطوم باعتبارها أداة للقهر، والاستعلاء، والنهب الاقتصادي، وليست مؤسسة لرعاية الحقوق، وبناء التنمية، وحماية المواطنين، مما جعل التمرد المسلح ضد المركز وسيلة مشروعة تاريخياً للبقاء والدفاع عن الذات.

2. الدولة المهدية (1885 - 1898) والمعضلة العسكرية لتحولات الأيديولوجيا السياسية:

تمثل الثورة المهدية أول تجربة وطنية سودانية خالصة لصياغة دولة مركزية موحدة بناءً على سردية أيديولوجية دينية تحررية لمواجهة التغلغل الاستعماري. ورغم نجاحها التاريخي الفائق في توحيد وجدان قطاعات واسعة من القبائل والمجموعات السودانية تحت راية واحدة، إلا أن ظروف الحصار العسكري، والحروب المستمرة مع القوى الإقليمية والدولية المحيطة، فرضت على الدولة المهدية (خاصة في فترة حكم الخليفة عبد الله التعايشي) طبيعة عسكرية شمولية صارمة. تحولت الدولة تدريجياً نحو مركزية قاسية ومفرطة، وشهدت صراعات داخلية دموية حول السلطة والموقع بين المكونات الإقليمية المشكّلة لها، وتحديداً الأزمة السوسيولوجية الشهيرة بين "أولاد البحر" (سكان الشريط النيلي الذين ملكوا الخبرة البيروقراطية والتجارية) و"أولاد العرب / الغرّابة" (القبائل الرعوية القادمة من غرب السودان والتي مثلت الكتلة العسكرية الضاربة للثورة). هذا الصراع الداخلي كرس تصدعات جهوية وجهوية مضادة داخل بنية المجتمع والدولة العسكرية السودانية، واستمرت هذه الظلال السوسيولوجية كامنة ومتوارثة في تشكيل النزاعات المسلحة والتحالفات العسكرية في السودان حتى يومنا هذا.

3. حقبة الحكم الثنائي البريطاني-المصري (1898 - 1956) والهندسة التحديثية المشوهة:

قامت الإدارة الاستعمارية البريطانية بإعادة بناء وتصميم الدولة السودانية على أسس "تحديثية انتقائية" بالغة الخطورة. فقد أسست جيشاً حديثاً وعالياً الانضباط والمهنية التكتيكية (قوة دفاع السودان)، وبيروقراطية إدارية ممتازة ومستقرة، ولكنها حصرت هذا التحديث الهيكلي والمؤسسي والتعليمي والاقتصادي في شريط جغرافي ضيق ممتد حول النيل (المركز النيلي الوظيفي)، في حين عوملت الأقاليم الأخرى (دارفور، جنوب السودان، جبال النوبة، النيل الأزرق، وشرق السودان) عبر سياسات عزل وتهميش وإقصاء بنيوي مقصود ومقنن، مثل صياغة "قانون المناطق المقفلة لعام 1922". هذا القانون لم يعزل جنوب السودان وجبال النوبة عن بقية البلاد جغرافياً وثقافياً فحسب، بل حرم سكان تلك المناطق من التطور التعليمي والاقتصادي الطبيعي. إن هذا الاختلال التنموي البنيوي جعل أدوات القوة التحديثية، والوعي البيروقراطي، والتمثيل العسكري في سلك الضباط حكراً شبه مطلق على مجموعات جغرافية واجتماعية محددة في المركز النيلي، مما خلق حالة حادة من "اللا-توازن التاريخي" الذي زرع بذور الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة المستمرة بين مركز يملك القوة والدولة، وأطراف تملك المظلمة والعدد البشري.

4. دولة ما بعد الاستقلال وفشل المؤتمر التأسيسي وفوضى النخب (1956 وما بعدها):

عندما نال السودان استقلاله السياسي في الأول من يناير عام 1956، تسلمت النخب الوطنية السودانية (السياسية والعسكرية) هيكل دولة مأزوماً بطبيعته ومفتقراً للاندماج الوطني. وبدلاً من أن تسارع هذه النخب إلى إطلاق مؤتمر تأسيسي وطني شامل لإعادة صياغة العقد الاجتماعي، وكتابة دستور دائم، ومعالجة اختلالات الهيكل الاستعماري، سارت على ذات النهج العقلي والفكري الإداري للمستعمر السابق. حافظت النخب المركزية على نمط العلاقات الاقتصادية والأمنية الإقصائية تجاه الأطراف، ونظرت إلى مطالب أقاليم الأطراف المشروعة حول الفيدرالية، والتمثيل السياسي العادل، والتوزيع المنصف للموارد باعتبارها حركات تمرد وخروج عن القانون يجب سحقها عسكرياً. هذا الفشل التاريخي والنظري أدى إلى اندلاع أول حرب أهلية سودانية في جنوب السودان (تمرد توريت في أغسطس 1955) حتى قبل إعلان الاستقلال الرسمي بأسابيع، وتوالت بعدها الحروب في الشرق، وجبال النوبة، والنيل الأزرق، وصولاً إلى المأساة الإنسانية الكبرى في إقليم دارفور عام 2003، مما أثبت أن بنية دولة ما بعد الاستقلال هي بنية منتجة للحروب والأزمات الأمنية بشكل تلقائي ومتكرر نتيجة لخللها التأسيسي.

الفصل الثاني: أزمة الهوية الوطنية وصناعة آليات الإقصاء الثقافي والاجتماعي

يرتبط الانهيار الأمني والدفاعي والأخلاقي الشامل في السودان ارتباطاً عضوياً وجدلياً بالفشل الاستراتيجي التاريخي في بناء مفهوم "الأمة الجامعة" (Nation-Building). لقد تميزت النخب السياسية والأيديولوجية التي تعاقبت على سدة الحكم في الخرطوم، سواء عبر آليات الديمقراطيات التعددية القصيرة والمأزومة، أو عبر الأنظمة العسكرية الانقلابية الطويلة، بتبني سرديات أحادية قسرية وثابتة لهوية الدولة ومحاولة فرضها بالقوة العسكرية وجهاز الدولة الإداري على مجتمع يتميز تاريخياً وسوسيولوجياً بالتعددية العرقية، والدينية، واللغوية، والثقافية الفائقة.

لقد تمحورت هذه السرديات النخبوية حول محاولة صبغ الدولة وصياغة هويتها الرسمية بصبغة "عروبية إسلاموية" إقصائية، واعتُبرت المكونات الثقافية، واللغوية، والأفريقية العريقة الأخرى في البلاد مكونات ثانوية، أو تابعة، أو هويات يجب صهرها قسرياً في بوتقة المركز. وقد بلغ هذا النهج ذروته الشمولية والأيديولوجية خلال عهد نظام "الحركة الإسلامية / المؤتمر الوطني" (1989 - 2019)، حيث تم تحوير أدوات الدولة وعقيدتها العسكرية والدفاعية بشكل غير مسبوق لشن حروب داخلية ضروس تحت غطاء "الجهاد الديني" والتعبئة الجهادية (عبر قوات الدفاع الشعبي) ضد مواطنين سودانيين في جنوب السودان، وجبال النوبة، والنيل الأزرق، ومن ثم استخدام آليات الأرض المحروقة والمليشيات القبلية وسلاح الهوية في إقليم دارفور. هذا التوظيف السياسي والعقائدي للأمن أسفر عن تداعيات كارثية ومزلزلة للبنية الأمنية القومية، نلخصها في النقاط الاستراتيجية التالية:

- **انفصال جنوب السودان (2011) كعرض نهائي لفشل الاندماج قسراً:** لم يكن انفصال جنوب السودان في يوليو 2011 مجرد خسارة جغرافية لثلث مساحة البلاد، أو فقدان لـ 75% من الموارد النفطية والموازنة العامة للدولة؛ بل كان في عمقه التاريخي دليلاً ساطعاً ونهائياً على إخفاق مشروع "السودان الموحد" القائم على القسر الثقافي، والديني، والعرقي، وإدانة تاريخية لعجز النخب المركزية عن تقديم نموذج مواطنة جاذب وعادل يستوعب التنوع وإدارة الاختلاف تحت سقف القانون والدستور.
- **تآكل النسيج الاجتماعي وانقسام الوجدان الوطني الشامل:** أدى الاستخدام المكثف لخطابات الكراهية والتعبئة العرقية والدينية المضادة في الحروب الداخلية إلى تدمير رأس المال الاجتماعي والثقة البينية بين المكونات السودانية. تحولت الصراعات السياسية من منافسة حول برامج تنموية، واقتصادية، وسياسات عامة، إلى حروب وجودية صفرية هوياتية حول البقاء المادي والوجود الثقافي، مما دفع المجموعات والأفراد إلى الهجرة النفسية والعملية بعيداً عن مفهوم الدولة الوطنية واللجوء الكامل والتحصن بالولاءات الفرعية (القبيلة، العشيرة، الجهة الإقليمية) باعتبارها الملاذ الوحيد الموثوق لطلب الأمن والدعم والحماية المادية، بدلاً من أجهزة الدولة التي باتت تُرى كأدوات في يد مجموعات عرقية أو سياسية محددة.
- **تحول الهوية إلى سلاح دفاعي وقتالي ونشوء "الجيوش الجهوية":** إن شعور المجموعات السكانية في الأطراف بالإقصاء الثقافي والتهميش الاقتصادي والمهدد الوجودي، دفعها حتماً إلى صياغة هوياتها المحلية كسلاح للمقاومة المسلحة. نتج عن ذلك نشوء الحركات المسلحة ذات الطابع الإقليمي والعرقي كأداة وحيدة لانتزاع الحقوق السياسية والاقتصادية والاعتراف الثقافي من مركز لا يستجيب إلا للغة السلاح. هذا التحول التاريخي جعل المشهد الدفاعي السوداني مشهداً متشظياً، ومليئاً بجيوش متعددة، وحركات مسلحة ذات عقائد قتالية جهوية، وولاءات عرقية متقاطعة، مما أضعف هيبة وسيادة الدولة ومهد للسيولة الأمنية الشاملة.

تؤسس هذه الاستراتيجية الدفاعية الشاملة (2026-2036) لمنظور أمني جديد يعتبر الإقرار الدستوري الصارم والعملي بأن **جمهورية السودان دولة مدنية ديمقراطية متبنية للتعدد الثقافي والعرقي والديني** هو المدخل الإلزامي الوحيد لحماية الأمن القومي. إن "المواطنة المتساوية الكاملة بلا تمييز" على أساس العرق، أو الدين، أو الجهة، أو الجنس هي العقيدة السياسية، والاجتماعية، والدستورية الوحيدة التي يمكن بناء جيش وطني مهني وموحد على أساسها، وتصفية العقائد الإقصائية السابقة.

الفصل الثالث: تحولات مفهوم الأمن القومي ـ من "أمن الأنظمة الشمولية" إلى "أمن الإنسان والمجتمع"

لقد عانى مفهوم وفلسفة وممارسات الأمن القومي في الفكر والوجدان المؤسسي السوداني المعاصر من تشويه بنيوي ونظري خطير طوال العقود الماضية. فقد تم عبر قسر الأنظمة الشمولية المتطاولة اختزال واحتجاز مصطلح "الأمن القومي" في إطار ضيق، وقمعي، وغير علمي، يتلخص في "**تأمين النظام السياسي الحاكم وحفظ سلطة النخبة المسيطرة على الكرسي ضد المعارضين السياسيين والمحتجين الاجتماعيين**". وتحولت بالتالي القوات العسكرية والأجهزة الأمنية والاستخباراتية نتيجة لهذا التشويه المفاهيمي إلى أدوات للقمع الداخلي، وتصفية الخصوم، والاستقطاب الأيديولوجي الحاد، بدلاً من تفرغها التام لواجباتها الدستورية الاحترافية في حماية التراب الوطني، وحفظ الحدود البرية والبحيرية والبحرية، وصون المصالح العليا الحيوية للشعب السوداني.

إن هذا الاختزال التاريخي والمفاهيمي للأمن القومي أنتج تداعيات بالغة التدمير على البنية الدفاعية والمؤسسية للدولة السودانية، يمكن رصدها واستعراضها عبر الأبعاد الاستراتيجية التالية:

1. التضخم البيروقراطي والمالي للأجهزة الأمنية والاستخباراتية الداخلية:

جرى توجيه الكتلة النقدية الأكبر والموارد الاقتصادية والمالية الشحيحة للدولة لبناء، وتسليح، وتضخم ترسانات أمنية واستخباراتية هائلة داخل المدن والمراكز الحضرية (مثل جهاز الأمن والمخابرات الوطني السابق بكافة واجهاته الاقتصادية والقتالية كقوات هيئة العمليات). وترافق هذا التضخم الأمني الداخلي مع إهمال متعمد وعميق للكفاءة القتالية، والتحديث التكنولوجي، والتسليحي النوعي للقوات المسلحة النظامية (البرية، والجوية، والبحرية)، وتدني مستويات تدريب وتأهيل الأفراد والضباط، مما أضعف القدرة الردعية العسكرية التقليدية للبلاد أمام المهددات الخارجية.

2. عزل المؤسسة العسكرية عن حاضنتها الشعبية والطبيعية:

عندما تم إقحام الجيش والأجهزة الأمنية في مواجهة الحراك المدني السلمي، والتظاهرات الشعبية، والنزاعات السياسية الحزبية الداخلية، تحولت العلاقة التاريخية بين المواطن والجندي أو رجل الأمن من علاقة فخر، واعتزاز، وسند وطني، إلى علاقة تشوبها الريبة، والعداء، والتوجس والخوف. وتلاشت نتيجة لذلك حالة "الالتفاف الشعبي" والثقة الوطنية المتبادلة، وهي الحالة السيكولوجية والاجتماعية التي تمثل في العلوم العسكرية الحديثة خط الدفاع الاستراتيجي الأول والعمق الحيوي للقوات المسلحة في خوض الحروب النظامية الشاملة وحماية الجبهة الخلفية.

3. الغياب التام والإهمال المعرفي للأبعاد غير العسكرية للأمن القومي الشامل:

في ظل تمحور عقيدة الدولة حول حماية البنية السياسية الحاكمة، أغفلت الأجهزة المعنية بالسياسات والتخطيط الاستراتيجي الأبعاد الحقيقية والأكثر خطورة للأمن الوطني الشامل في القرن الحادي والعشرين. فلم يوضع في الحسبان بناء سياسات متماسكة لحماية **الأمن الغذائي**، وتأمين المخزون الاستراتيجي من الحبوب والسلع الأساسية، وأسفر ذلك عن مجاعات وفجوات غذائية متكررة في بلد يملك ملايين الفدادين الصالحة للزراعة. كما أهمل **الأمن المائي والبيئي** في ظل التغيرات المناخية الحادة وزحف التصحر ونزاعات المياه الإقليمية، وتُرك الأمن السيبراني والبنية التحتية التكنولوجية والاتصالاتية للدولة مكشوفة تماماً ومخترقة من قوى خارجية. هذا الفقر المعرفي والتخطيطي أدى

إلى نشوء هشاشة بنيوية شاملة في مفاصل الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وهي الهشاشة التي مهدت للانهيار الشامل وعرضت السودان للتدخلات الخارجية الفجة والحروب بالوكالة.

تتبنى وتعلن هذه الاستراتيجية (2026-2036) رسمياً الانتقال والانعطاف التاريخي نحو نظرية "**الأمن الوطني الشامل والمستدام**" (Comprehensive Security Paradigm). وهي النظرية التي تعيد ترتيب الأولويات والتراتبية السيادية بحيث يصبح "**أمن المواطن السوداني كفرد وكمجتمع**"—أمنه المادي والجسدي في مسكنه، وحريته الدستورية، وحصوله المستدام على الغذاء والصحة والتعليم والبيئة النظيفة والآمنة—هو المبتدأ والمنتهى لتعريف الأمن القومي. وتتحول القوة العسكرية والدفاعية الوطنية إلى الدرع الحامي والممكن لتحقيق وصون هذا الأمن الإنساني الشامل تحت مظلة سيادة القانون والدستور الديمقراطي.

الفصل الرابع: الاختلال المؤسسي البنيوي وتآكل احتكار الدولة الشرعي لوسائل العنف

إن السمة السوسيولوجية والسياسية الأكثر خطورة وبروزاً في تاريخ السودان المعاصر هي الهشاشة التأسيسية للمؤسسات، والتآكل المستمر لمفهوم "الدولة" كمفهوم قانوني ومؤسسي مجرد، نتيجة لمتوالية الانقلابات العسكرية التي قطعت مسارات التطور السياسي الطبيعي (انقلاب عبود 1958، انقلاب نميري 1969، انقلاب الجبهة الإسلامية 1989، وانقلاب 25 أكتوبر 2021 وما تلاه). إن هذه الانقلابات والتدخلات العسكرية المتكررة لم تدمر الديمقراطيات التعددية الناشئة والآمال المدنية للشعب السوداني فحسب، بل أحدثت دماراً وتخريباً بنيوياً لا يمكن تداركه داخل بنية الحوكمة والمهنية الاحترافية للمؤسسات الدفاعية والأمنية نفسها، ويمكن تشريح هذا الاختلال المؤسسي عبر الأبعاد العميقة التالية:

1. سياسات "التمكين الأيديولوجي" وتسييس الوظيفة العسكرية:

عمدت الأنظمة الشمولية، ولا سيما نظام المؤتمر الوطني الذي حكم لثلاثة عقود، إلى تطبيق سياسات تصفية واسعة النطاق تحت مسمى "الصالح العام" و"التمكين". جرى من خلالها إقصاء وفصل عشرات الآلاف من الضباط، وضباط الصف، والجنود، والمهندسين، والخبراء العسكريين ذوي الكفاءة العالية، والنزاهة المهنية، والتقاليد العسكرية الصارمة، وإحلالهم بعناصر تدين بالولاء التنظيمي، أو الحزبي، أو الأيديولوجي الضيق للنظام الحاكم. هذا التجريف البشري أدى إلى انهيار "التقاليد والأعراف العسكرية الاحترافية المستقرة"، وتدمير قدرات التخطيط الاستراتيجي العسكري المستقل، وتحويل الترقيات والتعيينات في المناصب الحساسة (مثل هيئة الأركان العامة، وإدارات الاستخبارات العسكرية، وقيادات الفرق) من معيار الكفاءة والتميز الميداني والأكاديمي إلى معيار الولاء العقائدي وتأكيد الطاعة للنظام، مما أضعف الفعالية القتالية الكلية للجيش بشكل حاد وجعله عاجزاً عن التنبؤ وإدارة الأزمات الأمنية الكبرى.

2. تآكل شرعية الدولة وتفويض احتكار وسائل العنف (صناعة المليشيات الموازية):

تُعرّف الدولة في العلوم السياسية الحديثة بأنها "المؤسسة التي تحوز احتكاراً شرعياً وحصرياً لوسائل وأدوات العنف المادي المقبول قانوناً داخل رقعة جغرافية محددة". عندما تفقد الدولة شرعيتها الدستورية والأخلاقية بسبب الشمولية والحروب الداخلية الطويلة، تعجز عن بسط سيطرتها عبر الوسائل القانونية الطبيعية. ولجأت الأنظمة الحاكمة في الخرطوم لمعالجة عجزها العسكري في مواجهة حركات المقاومة المسلحة بالأطراف إلى سياسة كارثية وقاتلة للأمن القومي: **تفويض وتعهيد أدوات العنف لمجموعات مسلحة ومليشيات قبلية موازية وخارجة عن سياق النظم العسكرية المحترفة.**

إن صناعة ورعاية قوات "الدفاع الشعبي"، ومليشيات "المرحلين"، وصولاً إلى المأساة التاريخية الكبرى المتمثلة في شرعنة ومأسسة وقوننة قوات "الدعم السريع" وجعلها جيشاً موازياً ومستقلاً مالياً وتجنيدياً وعقائدياً خارج رحم القوات المسلحة النظامية، مثّل طعنة قاتلة في خاصرة الأمن الوطني السوداني. إن هذه السياسة لم تؤدِ فقط إلى تآكل مفهوم الدولة واحتكارها للعنف، بل خلقت اقتصاداً موازياً ومستقلاً لهذه المليشيات قائم على السيطرة على موارد الذهب والتجارة العابرة للحدود والارتزاق الخارجي، وتسبب حتماً في تدمير مفهوم القيادة والسيطرة الموحدة، وانفجر في النهاية كصراع وجودي مسلح كاد أن يقضي تماماً على كيان الدولة السودانية ووحدتها الترابية في حرب 2023.

3. أزمة الالتزام بالقانون الدولي الإنساني والعزلة الأخلاقية والميدانية للمؤسسة الدفاعية:

إن انخراط الوحدات العسكرية والأمنية والمليشيات الحليفة لها في مواجهة النزاعات والحروب الداخلية الطويلة لقرون، في غياب تام لآليات الرقابة المدنية، والمساءلة القضائية المستقلة، والرقابة البرلمانية الصارمة، أدى إلى تراكم انتهاكات جسيمة ومنهجية لقواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان في مناطق العمليات (مثل استهداف المدنيين، القصف الجوي غير التمييزي للمناطق الآهلة، التهجير القسري الجماعي، واستخدام الاغتصاب والتجويع كسلاح في الحرب). هذه الممارسات لم تدمر فقط الرصيد الأخلاقي والوطني للأجهزة الأمنية في وجدان شعبها، بل تسببت في فرض عزلة دولية وإقليمية خانقة على المؤسسة العسكرية الدفاعية السودانية، وأخضعتها لقرارات حظر تسليح صارمة وعقوبات مالية وملاحقات قضائية دولية من المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن. وحرم هذا الوضع الجيش السوداني طوال عقود من مواكبة التطور التكنولوجي، والحصول على نظم التسليح الحديثة، والمشاركة في برامج التدريب والتبادل العسكري الدولي الرفيع، وهو الخلل الاستراتيجي والمهني والأخلاقي العميق الذي تسعى هذه الاستراتيجية الشاملة إلى علاجه واجتثاثه من جذوره عبر نظام حوكمة تشريعي، وقضائي، وتعليمي صارم لا تهاون فيه.

الباب الثاني:

السياق الجيوسياسي، بيئة التهديدات المعقدة، ومراكز الثقل الاستراتيجية

مقدمة الباب الثاني: المقترب الجيوسياسي للأمن السوداني

لا يمكن صياغة مذهب ردع عسكري كفؤ دون فهم الطبيعة الديناميكية والمتحولة للفضاء الجيوسياسي المحيط بجمهورية السودان. إن الموقع الجغرافي للسودان ليس مجرد إحداثيات على خارطة القارة الأفريقية، بل هو "مساحة تفاعل" بالغة الحساسية تتداخل فيها مصالح الأمن القومي لسبع دول جوار مباشر، وتتقاطع فوقه استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية المتنافسة على النفوذ في حوض النيل، ومنطقة القرن الأفريقي، والبحر الأحمر، وعمق الصحراء الكبرى وأفريقيا الوسطى.

إن هذا التموقع الفريد يحمل في طياته "ثنائية استراتيجية حتمية": فهو إما أن يكون رافعة جيوسياسية تدفع بالبلاد نحو الازدهار والريادة الإقليمية عبر حوكمة الموارد وإدارة الممرات الحيوية، أو يتحول إلى "خاصرة رخوة" ومستنقع للحروب بالوكالة وتدفق المهددات العابرة للحدود في حال انهيار التماسك المؤسسي الداخلي. يستهدف هذا الباب تقديم تشريح علمي وعسكري دقيق للجغرافيا السياسية السودانية، واستخلاص الدروس الاستراتيجية المستفادة من كبوات التاريخ العسكري القريب، وتحديد "مراكز الثقل" التي يمثل الحفاظ عليها صمام الأمان لبقاء الدولة موحدة وسيدة على قرارها.

الفصل الأول: الجغرافيا والموارد كقدر استراتيجي وعوامل جيوسياسية حاكمة

يتميز السودان بخصائص جغرافية وموارد طبيعية تمنحه وزناً استراتيجياً كبيراً، لكنها تشكل في الوقت ذاته مغناطيساً للأطماع الخارجية ومهدداً مستمراً للأمن إذا لم تُحمَ بعقيدة دفاعية حاسمة. ويمكن تفكيك هذه العوامل الجغرافية والمواردية عبر ثلاثة محاور رئيسية:

1. جيوبوليتيك الساحل والممرات المائية (معضلة البحر الأحمر وحوض النيل):

يطل السودان على البحر الأحمر بساحل استراتيجي يمتد لقرابة 850 كيلومتراً، وهو يقع في قلب أحد خطوط الملاحة البحرية الأكثر أهمية وحيوية في التجارة والاقتصاد العالمي، حيث يربط بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط عبر مضيق باب المندب وقناة السويس. إن هذا الساحل، الذي يضم موانئ بورتسودان وسواكن وبشائر، يمثل الرئة الاقتصادية الكبرى للبلاد، ولكنه تحول في السنوات الأخيرة إلى ساحة للتنافس الدولي المحموم لبناء قواعد عسكرية ونقاط ارتكاز بحرية من قبل قوى دولية وإقليمية متصارعة. إن السيطرة على هذا الساحل

وتأمين مياهه الإقليمية والاقتصادية الخالصة هي مسألة حياة أو موت للأمن القومي؛ فأي تهديد للساحل يعني خنق الدولة السودانية واقتصادها بالكامل.

بالتوازي مع البُعد البحري، يشكل "حوض النيل" المحور الجيوسياسي والمائي العضوي للسودان. فالبلاد تمثل دولة الممر والالتقاء الأساسية للنيلين الأزرق والأبيض. هذا الموقع يضع السودان في قلب التفاعلات الجيوسياسية الحادة والنزاعات المائية الإقليمية (مثل معضلة سد النهضة الإثيوبي وتبعاته على الأمن المائي والتأثير السلبي أو الإيجابي على السدود السودانية والزراعة). إن حماية الأمن المائي السوداني، وضمان سلامة المنشآت المائية، وإدارة التفاوض الدولي من موقع القوة والندية، يتطلب وجود قدرات دفاعية واستخباراتية قادرة على حماية هذه الأصول المائية الاستراتيجية باعتبارها من مفاصل الوجود البشري والاقتصادي في البلاد.

2. الجغرافيا البرية المترامية والحدود المفتوحة المعقدة:

يمتد السودان على مساحة برية شاسعة تتجاوز 1.8 مليون كيلومتر مربع، وتتشارك البلاد حدوداً برية طويلة ومعقدة التضاريس مع سبع دول (مصر، ليبيا، تشاد، أفريقيا الوسطى، جنوب السودان، إثيوبيا، وإريتريا). إن هذه الحدود الشاسعة، والتي يمتد الكثير منها في مناطق صحراوية أو جبلية أو غابية وعرة، تفتقر تاريخياً إلى البنية التحتية الدفاعية الكافية والانتشار العسكري المنظم. إن رداءة الرقابة الحدودية حولت هذه المناطق إلى ممرات رخوة لتدفق الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتهريب الأسلحة الذخائر، وتسلل الجماعات الإرهابية، والهجرات غير الشرعية، وتدفق المرتزقة من دول الجوار المأزومة، مما يجعل من إعادة هندسة الدفاع الحدودي ونشر الحاميات العسكرية التكنولوجية المتقدمة أولوية قصوى في هذه الاستراتيجية.

3. جيوبوليتيك الموارد الطبيعية وثروات باطن الأرض:

يختزن باطن الأرض السودانية ومجاله الحيوي ثروات هائلة تمثل ركائز أساسية للأمن الاقتصادي الوطني، وعلى رأسها الاحتياطيات الضخمة من المعادن النفيسة والاستراتيجية، وفي مقدمتها **الذهب**، واليورانيوم، والنحاس، والكروم، بالإضافة إلى حقول النفط والغاز الممتدة، وملايين الفدادين من الأراضي الزراعية الخصبة والمياه الجوفية، والثروة الحيوانية التي تُعد الأكبر في المنطقة.
إن هذه الموارد تمثل في العلوم الاستراتيجية "سلاحاً ذو حدين"؛ ففي ظل غياب الحوكمة والسيطرة العسكرية الشرعية للدولة، تتحول هذه الموارد (كما حدث في مناجم ذهب جبل عامر ومناطق شاسعة في دارفور وكردفان وشرق السودان) إلى مصادر تمويل مستقلة وضخمة للمليشيات المسلحة، والشبكات الإجرامية، والشركات الأمنية الأجنبية (مثل مجموعة فاغنر الروسية وواجهاتها المحلية)، مما يمكّن هذه الكيانات غير الشرعية من بناء قدرات عسكرية مالية تناهض وتفوق قدرات الدولة وتشتري الولاءات السياسية، وهو ما يتطلب فرض السيادة العسكرية والاقتصادية الصارمة للدولة على كافة هذه الموارد دون استثناء.

الفصل الثاني: مراجعة نقدية وتشريحية لدروس التاريخ العسكري السوداني المعاصر

إن بناء عقيدة دفاعية حديثة يتطلب الشجاعة الفكرية والمؤسسية لإجراء مراجعة نقدية صارمة لكبوات وإخفاقات التاريخ العسكري القريب، ولا سيما الكارثة العسكرية والأمنية التي انفجرت في 15 أبريل 2023. إن هذه الحرب لم تكن مجرد صدام تكتيكي، بل كانت تجسيداً عملياً لخطايا إستراتيجية تراكمت عبر عقود، ويجب تفكيكها إلى أربعة دروس جوهرية ومفصلة:

1. درس "صناعة الميليشيات الموازية" وتعهيد الأمن الوطني (انتحار الدولة):

إن الدرس الاستراتيجي الأول والأكثر مرارة في التاريخ العسكري السوداني هو أن **تفويض أو تعهيد احتكار أدوات العنف المادي للدولة لصالح مجموعات مسلحة، أو مليشيات قبلية، أو تشكيلات عسكرية موازية خارج رحم القوات المسلحة النظامية، هو بمثابة انتحار استراتيجي محتوم للدولة.** لقد بدأ هذا المسار الكارثي تاريخياً بالاعتماد على مليشيات "المرحلين" في حرب الجنوب، وتم مأسسته وتضخيمه عبر صناعة مليشيات "الجنجويد" في دارفور لمواجهة حركات التمرد، وصولاً إلى الخطيئة التشريعية والسياسية الكبرى بقوننة وتضخيم قوات "الدعم السريع" وجعلها قوة مستقلة موازية ومنافسة للجيش النظامي في التسليح، والتجنيد، والتمويل، والعلاقات الخارجية.

لقد أثبتت التجربة أن المليشيات، مهما أظهرت من ولاء مؤقت للأنظمة الحاكمة، فإنها تتبع في النهاية ديناميكيات مصالحها الخاصة، وولاءاتها العرقية أو القبلية، وأطماع قياداتها الأسرية. وعندما تضخمت قدراتها المالية عبر السيطرة على مناجم الذهب وشبكات الارتزاق العابر للحدود، تحولت إلى مهدد وجودي كياني للدولة نفسها، وسعت إلى ابتلاع المؤسسة العسكرية الشرعية واستبدال الدولة. بناءً على ذلك، تضع هذه الاستراتيجية مبدأ "**وحدانية السلاح الشرعي**" وإنهاء وإلغاء أي وجود لأي قوة مسلحة خارج إطار الجيش النظامي الموحد كقاعدة دستورية وعسكرية غير قابلة للمساومة أو التفاوض تحت أي ظرف.

2. درس "الولاء الخاطئ وتسييس العقيدة القتالية":

أثبتت العقود الماضية أن انغماس القوات المسلحة في العمل السياسي الحزبي، وتبنيها لعقائد أيديولوجية دينية أو سياسية فرضتها الأنظمة الانقلابية المتعاقبة، أدى إلى تدمير الاحترافية العسكرية وضياع الهوية المهنية للجيش. إن تحويل عقيدة الجندي والضابط من حماية الدستور والشعب والتراب الوطني إلى حماية تنظيم سياسي أو سلطة دكتاتورية حركية عزل الجيش عن حاضنته الشعبية، وحوّله في نظر قطاعات واسعة من المواطنين إلى أداة للقمع الداخلي بدلاً من أن يكون رمزاً للوحدة الوطنية.

هذا التسييس أدى إلى نخر السلك العسكري عبر الترقيات والتعيينات القائمة على الولاء التنظيمي لا الكفاءة الميدانية، وتسبب في تشتيت جهود القيادة العسكرية بعيداً عن علوم الحرب، والتحديث التسليحي، والتخطيط الاستراتيجي لمواجهة المهددات الخارجية، والانشغال بدلاً من ذلك بإدارة صراعات السلطة السياسية والاقتصادية؛ وهي الثغرة المهنية والتنظيمية الكبرى التي سمحت للمليشيات بالتمدد واختراق مفاصل الأمن.

3. درس "اقتصاد الحرب والتصنيع الحربي المستقل":

كشفت حرب أبريل 2023 عن هشاشة استراتيجية بالغة الخطورة في منظومة الإمداد واللوجستيك العسكري السوداني. فعلى الرغم من وجود مجمع للتصنيع الحربي (منظومة الصناعات الدفاعية)، إلا أن خطوط الإنتاج والخطط الاستراتيجية كانت مفتقرة للاكتفاء الذاتي في الأسلحة النوعية والذكية (مثل الطيران المسير المتطور، منظومات الدفاع الجوي الحديثة، أنظمة الحرب الإلكترونية، والتشويش والاتصالات المشفرة)، وظلت البلاد معتمدة بشكل كبير على خطوط استيراد خارجية وتسهيلات إقليمية تعرضت لضغوط وقطع خلال الأزمة.

الدرس المستفاد هنا هو أن القرار العسكري والسياسي المستقل للدولة يظل رهينة ومكشوفاً ما لم يرتكز على **توطين حقيقي ومستقل للتصنيع الحربي واللوجستي**، قائم على أسس البحث العلمي الوطني والقدرة الذاتية على إنتاج وتطوير العتاد العسكري والذخائر محلياً لضمان استدامة العمليات الدفاعية في ظروف الحصار العسكري والسياسي.

4. درس "إهمال الأطراف والحدود الاستراتيجية":

تاريخياً، ركزت الخطط الأمنية والدفاعية السودانية جل قدراتها العسكرية، الاستخباراتية، والتسليحية في العاصمة السياسية (الخرطوم الكبرى) لحماية مركز السلطة والقرار ضد الانقلابات أو الاحتجاجات، وعوملت أقاليم الأطراف والحدود كالمناطق الهامشية أو الحقول الخلفية للنزاعات. أثبتت الحرب الأخيرة خطأ هذا المقترب؛ فالحدود والأطراف الرخوة والمهملة (خاصة الحدود الغربية والجنوبية الغربية) هي التي تحولت إلى منصات انطلاق ومنطلقات لوجستية وبشرية حاشدة للمليشيات المتمردة والمرتزقة الأجانب لغزو المركز وتهديد كيان الدولة. إن تأمين الخرطوم لا يبدأ من داخلها، بل يبدأ من إحكام السيطرة التامة والنشر الاستراتيجي للقوات المتطورة والحاميات القوية على طول الثغور والحدود الدولية للبلاد.

الفصل الثالث: تشريح وتفكيك مراكز الثقل الاستراتيجية (Centers of Gravity)

تعتمد هذه الاستراتيجية على منهجية "تحليل مراكز الثقل" (Marek's and Clausewitzian Center of Gravity Analysis) لتحديد الكتل الحيوية والحرجة التي يمثل بقاؤها وتماسكها بقاءً للدولة، والتي يجب توجيه كافة القدرات الدفاعية والأمنية لحمايتها وتحصينها ضد أي استهداف داخلي أو خارجي. وتُحدد الاستراتيجية ثلاثة مراكز ثقل رئيسية:

1. مركز الثقل السياسي والدستوري (المؤسسات السيادية الشرعية):

يتمثل مركز الثقل الأول في "**تماسك واستمرارية عمل مؤسسات الدولة السيادية والشرعية وخضوعها للعقد الاجتماعي الدستوري**". إن انهيار المركز السياسي، أو تفتت القرار التشريعي والتنفيذي، أو غياب حكومة مدنية شرعية تحظى بالقبول الشعبي والاعتراف الدولي، هو المدخل المباشر لسيناريو "الدولة الفاشلة" وتفكك الرابطة الوطنية. إن حماية هذا المركز تتطلب بناء نظام حوكمة ديمقراطي مرن ومستدام، يمنع الفراغ الدستوري، ويحمي مؤسسات الخدمة المدنية والقضاء من الانهيار، ويضمن استمرار تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين حتى في أحلك ظروف الحروب والأزمات.

2. مركز الثقل العسكري والتنظيمي (وحدة القيادة والسيطرة والقدرة النوعية):

يتمثل في "**وحدة وتماسك القيادة والسيطرة (Chain of Command) للقوات المسلحة النظامية الموحدة**". إن الحفاظ على الهيكل التنظيمي للجيش، ومنع الانشقاقات العسكرية، وحماية منظومة الاتصالات العسكرية والسيطرة والتقييم والتقدير من الاختراق والتعطيل، وحصر قرار السلاح والقتال في يد قيادة موحدة خاضعة للسلطة المدنية الدستورية، هو جوهر الفعالية الدفاعية. إذا تفتتت القيادة العسكرية أو نشأت مراكز قرار قتالي متعددة، تسقط الدولة فوراً في فوضى الحروب الأهلية الشاملة وأمراء الحرب. ويترافق مع ذلك الحفاظ على التفوق النوعي العسكري (خاصة في سلاح الجو، وقوات النخبة والمهام الخاصة، والاستخبارات العسكرية النافذة).

3. مركز الثقل الاقتصادي والحيوي (السيادة المادية على الموارد والمنافذ):

يتمثل في "**السيطرة التامة والتحكم الحصري للدولة على الأصول والموارد الاقتصادية واللوجستية السيادية والمنافذ الدولية**". وتتحدد هذه الأصول الحيوية تحديداً صارماً في:

- الساحل البحري والموانئ الرئيسية على البحر الأحمر لمنع الاختناق التجاري.
- منشآت ومناجم إنتاج الذهب والمعادن الاستراتيجية وحوكمة مبيعاتها عبر البنك المركزي.
- السدود المائية الكبرى ومنشآت الطاقة والكهرباء (سد مروي، الروصيرص، سنار، جبل أولياء) لحماية البنية التحتية للحياة والاقتصاد.
- حقول إنتاج ومصافي وخطوط ناقل النفط والغاز.

إن فرض السيطرة العسكرية والأمنية والقانونية المطلقة على هذه المواقع الحيوية يمنع وقوعها في يد المليشيات أو القوى الخارجية، ويؤمن الموارد المالية واللوجستية المستدامة لتمويل المجهود الدفاعي وإعادة الإعمار.

الفصل الرابع: بيئة التهديدات الاستراتيجية المعاصرة (الإقليمية والدولية)

يتحرك السودان في بيئة تهديدات شديدة التعقيد والسيولة، حيث تتداخل التهديدات التقليدية (الصلبة) مع مهددات الجيل الرابع والخامس من الحروب (الناعمة والسيبرانية والمختلطة). ويمكن حصر وتصنيف هذه التهديدات الجيوسياسية الشاملة إلى ثلاثة مستويات:

1. التهديدات الإقليمية المباشرة وشبكات المليشيات العابرة للحدود:

يقع السودان في حزام جغرافي مضطرب يمتد من الساحل الأفريقي إلى القرن الأفريقي. ويتمثل المهدد الإقليمي الأكبر في "**ديناميكيات الفوضى والسيولة الأمنية في دول الجوار الهش**" (خاصة ليبيا، تشاد، وجنوب السودان، وأفريقيا الوسطى). إن هذه الدول تعاني من ضعف حوكمة حدودها، وبروز حركات تمرد ومليشيات قبلية عابرة للحدود تتبادل الدعم والسلاح مع الحركات المتمردة داخل السودان. ويندرج تحت هذا البند التهديد المباشر والمتمثل في التغلغل الفج للشبكات العسكرية والمجموعات المرتزقة شبه العسكرية الدولية (مثل واجهات فاغنر / الفيلق الأفريقي الروسي) وحلفائها الإقليميين، والذين يسعون للسيطرة على خطوط إمداد الذهب والمعادن من غرب ووسط أفريقيا عبر الأراضي السودانية إلى منافذ التصدير، مستغلين الصراعات المحلية لتغذية الجبهات بالسلاح الثقيل والمرتزقة العابرين للحدود لتغيير التركيبة الديمغرافية والسياسية للبلاد.

2. تنافس القوى الإقليمية والدولية على البحر الأحمر والقرن الأفريقي:

يشكل الصراع الدولي حول النفوذ في منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي مهدداً ديبلوماسياً وعسكرياً مستمراً للأمن السوداني. إن القوى الدولية الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، روسيا، والاتحاد الأوروبي) إلى جانب قوى إقليمية صاعدة في الشرق الأوسط والخليج العربي وشرق أفريقيا، تسعى بكافة الأدوات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية للضغط على السودان لانتزاع تسهيلات بحرية أو بناء قواعد عسكرية على الساحل السوداني.

إن غياب استراتيجية وطنية موحدة للتعامل مع هذه الضغوط يعرض البلاد لخطر الاستقطاب الحاد والوقوع في شرك المحاور المتصارعة، وتحويل الساحل السوداني والمياه الإقليمية إلى جبهة مواجهة عسكرية دولية، مما يتطلب تبني سياسة خارجية ودفاعية قائمة على الندية التامة، وتغليب المصلحة الوطنية العليا، ورفض التنازل عن أي شبر من السيادة البرية أو البحرية لخدمة أجندات قوى خارجية.

3. حروب الجيل الرابع والخامس (المهددات السيبرانية والمعلوماتية والأمن المجتمعي):

تتجاوز التهديدات الحالية فكرة الغزو العسكري التقليدي للحدود، لتستهدف تدمير الدولة من الداخل عبر أدوات الحروب السيبرانية والمختلطة (Hybrid Warfare). ويشمل ذلك:

- **الهجمات السيبرانية الممنهجة**: استهداف البنية التحتية الحيوية الرقمية للدولة (المنظومات المصرفية، شبكات الاتصالات، قواعد البيانات الوطنية، السجل المدني، ومنظومات السيطرة على السدود والكهرباء) لتعطيل الدولة وشل قدرتها الإدارية.
- **الحرب المعلوماتية وضخ خطابات الكراهية**: التوظيف الاستراتيجي الخارجي والداخلي لمنصات التواصل الاجتماعي لشن حملات تضليل إعلامي واسعة، وبث الشائعات، وضخ خطابات الكراهية العنصرية والقبلية والجهوية الممنهجة لتفتيت النسيج الاجتماعي، وضرب الروح المعنوية للشعب، وتدمير الثقة في المؤسسة العسكرية الوطنية، ومؤسسات العدالة والقضاء.

- **اختراق الأمن المجتمعي والثقافي**: عبر تمويل شبكات وواجهات محلية لنشر الجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات الاصطناعية وتوزيعها لضرب الكتلة البشرية الحية والشبابية للبلاد وتدمير قواها الإنتاجية والدفاعية.

الفصل الخامس: بيئة التهديدات الاستراتيجية المعاصرة (المستوى الداخلي البنيوي)

إذا كانت المهددات الإقليمية والدولية تسعى لاستغلال ثغرات الدولة، فإن "التهديدات الداخلية" تمثل البيئة الحاضنة والمحرك الأساسي لإنتاج السيولة الأمنية وتآكل السيادة القومية. لا تقتصر التهديدات الداخلية في هذه الاستراتيجية على العمليات العسكرية الميدانية، بل تُشرح بنيوياً باعتبارها أزمات مركبة تمس النسيج الاجتماعي والمؤسسي، ويمكن حصرها وتصنيفها إلى ثلاثة مستويات رئيسية:

1. استدامة الفراغ المؤسسي وتفتت الولاء القومي (أزمة هشاشة المركز):

يتمثل المهدد الداخلي الأول والأخطر في "ضعف وغياب الحوكمة الرشيدة والمؤسسات المدنية الشرعية الموحدة في أقاليم الأطراف والحدود". إن هذا الفراغ الإداري والتنفيذي يخلق "مناطق معزولة سياسياً" تقع خارج نطاق الرقابة الفعلية للدولة، مما يتيح للزعامات القبلية، والجهوية، وأمراء الحرب تقديم أنفسهم كبدائل سلطوية وبنى موازية لحكم المواطنين.

ويندرج تحت هذا البند التهديد المتمثل في "تسييس الهويات الفرعية (الإثنية والقبلية)" واستخدامها كأدوات للتعبئة العسكرية وحشد المقاتلين. إن تحول الولاء من "الدولة والوطن الدستوري" إلى "القبيلة والعشيرة" ينسف الأساس السوسيولوجي للوحدة الوطنية، ويجعل من السهل اختراق هذه المكونات من قبل أجهزة الاستخبارات الأجنبية وشبكات المليشيات العابرة للحدود لتأجيج صراعات ديمغرافية مسلحة تستهدف تفتيت جغرافية البلاد وتحويلها إلى أقاليم متناحرة.

2. شبكات اقتصاد العنف والتهريب والمؤسسات الاقتصادية الموازية:

يشكل "اقتصاد الحرب والتمويل غير القانوني" مهدداً بنيوياً يحرم الدولة من السيطرة على مواردها المالية ويمنح الكيانات غير الشرعية قدرات استقلالية مدمرة. ويشمل ذلك:

- التعدين العشوائي والسيطرة على الترسيبات المعدنية: استمرار وجود مناجم ذهب ومعادن نفيسة تقع خارج مظلة البنك المركزي ووزارة المالية، حيث تُدار بواسطة شبكات تهريب محلية متواطئة مع واجهات أمنية أو مليشياوية أجنبية، مما يخلق قنوات تمويل ضخمة ومستقلة لتغذية جبهات القتال بالسلاح وتجنيد المرتزقة.
- خطوط التهريب والشبكات اللوجستية الموازية: تحول السلع الاستراتيجية (مثل الوقود، الدقيق، الصادرات الزراعية والحيوانية) إلى أدوات للمضاربة والتهريب العابر للحدود عبر ممرات رخوة، مما يتسبب في إفقار الخزينة العامة، وشل قدرة الدولة الاقتصادية على تمويل المجهود الدفاعي، وإشعال الأزمات المعيشية الحادة التي تدفع بالمواطنين نحو التمرد أو الهجرة.

3. الانقسام العقدي وتغلغل الأيديولوجيات المتطرفة والإقصائية:

يتجاوز هذا المهدد طبيعة الصراع على السلطة والموارد، ليستهدف "العقيدة الوطنية الجامعة والهوية المهنية للأجهزة النظامية". ويتمثل في المحاور التالية:

- **محاولات اختراق وتسييس المنظومة العسكرية:** السعي المستمر من قبل الجماعات العقائدية، والتنظيمات السياسية الحركية، وحركات الإسلام السياسي المتطرف لاختراق السلك العسكري وبناء خلايا ولاء داخل الجيش والنظام الاستخباراتي، وهو ما يدمر الحياد المهني للمؤسسة العسكرية ويعزلها عن حاضنتها الشعبية الشاملة.
- **خطاب الإقصاء الثقافي والديني:** توظيف المنابر الإعلامية والمحلية لبث سرديات أحادية وإقصائية تلغي التنوع العرقي والثقافي والديني للمجتمع السوداني، مما يذكي نيران الغبن الاجتماعي والدستوري في الأقاليم المتأثرة تاريخياً بالتهميش، ويعيد إنتاج المبررات الفكرية لحمل السلاح وتبرير الانفصال أو التمرد الكياني ضد مركز الدولة.

الباب الثالث:

منظومة الدفاع الوطني الشامل والمذاهب القتالية لجمهورية السودان (2026 – 2036)

مقدمة الباب الثالث: الفلسفة الدفاعية والتأسيس العملياتي

تتطلب إعادة بناء منظومة الدفاع الوطني السوداني تجاوز الأطر التقليدية للهياكل العسكرية الموروثة، والانتقال نحو هندسة معاصرة تتواءم مع حجم المهددات الجيوسياسية المعقدة التي جرى تشريحها في الباب السابق. إن هذا الباب يمثل **النواة التنفيذية والكمية للاستراتيجية العشرية (2026-2036)**، حيث يترجم العقيدة الدفاعية المدنية الديمقراطية إلى مبادئ قتالية صلبة، ومؤشرات رقمية دقيقة لحجم وقوام القوات النظامية وقوات الاحتياط، مع ضبط الموازنات المالية الحاكمة وتوزيعها الاستراتيجي، ورسم خارطة طريق زمنية صارمة تضمن الانتقال الآمن للبلاد من حالة السيولة والحرب إلى حالة الاستقرار والردع الاستراتيجي المستدام.

الفصل الأول: البيان الاستراتيجي للمذهب القتالي والمبادئ الحاكمة للعقيدة الدفاعية

تتبنى جمهورية السودان **عقيدة دفاعية وطنية، حديثة، واحترافية**، ترتكز على مبادئ القانون الدولي، والالتزام الدستوري، والتكامل بين الجهدين العسكري والشعبي. ويصاغ المذهب القتالي الجديد بناءً على المحاور التالية:

1. مذهب الدفاع الصرف والردع الحاسم (Defensive Realism and Deterrence):

إن القوات المسلحة لجمهورية السودان لا تتبنى أي نزعات عدوانية، أو توسعية، أو تدخلية في شؤون دول الجوار الإقليمي، وتلتزم بحل النزاعات الدولية عبر الوسائل الدبلوماسية والقانونية. ومع ذلك، فإن المذهب القتالي يقوم على بناء "**قدرة ردع استراتيجية حاسمة ترفع كلفة أي اعتداء خارجي إلى حد غير قابل للاستيعاب من قبل أي لادولة أو قوة إقليمية**". يعتمد هذا الردع على الجاهزية العالية، والتفوق التكنولوجي والمعلوماتي، والقدرة على نقل العمليات العسكرية فوراً إلى أراضي العدو وسحق كتلته المناورة في أقصر أفق زمني ممكن إذا ما فُرضت الحرب على البلاد.

2. مبدأ الاحتكار الحصري الشرعي للسلاح وخضوع الأجهزة العسكرية للسلطة المدنية:

تخضع كافة مفاصل التكوين العسكري والأمني في الدولة خضوعاً مطلقاً وبنيوياً للسلطة المدنية الديمقراطية المنتخبة، ممثلة في رئيس الدولة المنتخب ورئيس مجلس الوزراء، ووزير الدفاع (المدني)، والرقابة التشريعية الصارمة للبرلمان عبر لجانه المتخصصة (لجنة الدفاع والأمن، ولجنة الموازنة).

تُلغى تماماً وإلى الأبد أي استقلالية سياسية أو اقتصادية للمؤسسة العسكرية، ويُجرّد العمل العسكري من أي رافعات أيديولوجية أو حزبية. السلاح في جمهورية السودان هو أداة لحماية الدستور، والشعب، والسيادة الترابية فقط، وأي محاولة لبناء تشكيلات مسلحة، أو مليشيات قبلية، أو حركات جهوية خارج سياق القيادة والسيطرة الموحدة للجيش تُعد جريمة خيانة عظمى تُجابه بالقوة العسكرية الصارمة للدولة.

3. مذهب حرب الشعب الشاملة وتكامل الجهدين العسكري والمدني (Total Defense Paradigm):

يتجاوز المذهب القتالي الجديد فكرة الاعتماد الحصري على الجيش النظامي المحترف في خوض الحروب الطويلة، لينتقل نحو نموذج "الدفاع الشامل" المستلهم من أفضل الممارسات الدولية (مثل المذهب الدفاعي السويسري والسنغافوري والفنلندي). يرتكز هذا النموذج على دمج مقدرات القوات النظامية المحترفة مع قوة احتياط وطنية حاشدة ومنظمة تنظيماً دستورياً وعسكرياً صارماً (الحرس الوطني)، مع تعبئة الموارد الاقتصادية والمدنية والتكنولوجية للدولة في أوقات الطوارئ، مما يجعل المجتمع بأكمله كتلة صلبة غير قابلة للكسر أو الاختراق من قبل العدو.

4. عقلنة وحوكمة الإنفاق الدفاعي والميزانية العسكرية المستهدفة:

تتبنى الاستراتيجية خطة مالية صارمة ومجدولة لضبط الإنفاق العسكري بما يضمن كفاءة المنظومة الدفاعية دون إرهاق الخزينة العامة والتنمية المدنية. يتم ضبط مؤشرات الإنفاق الدفاعي كالتالي:

النسبة من الناتج المحلي: يتم خفض وضبط ميزانية الدفاع العسكري تدريجياً لتستقر عند 5% **من الناتج المحلي الإجمالي** بحلول عام 2036، بالتوازي مع النمو المستهدف للاقتصاد الوطني الشامل (الذي تسعى الدولة لإيصاله إلى +100 مليار دولار).

معادلة توزيع الميزانية الداخلية (The 40-30-30 Rule): تُقسّم ميزانية الدفاع داخلياً بقوانين ملزمة كالتالي:

- 40% للتشغيل، والمعاشات، وتحسين جودة حياة الجنود والضباط (الأجور، الرعاية الصحية، السكن العسكري المتميز لضمان النزاهة ومنع الفساد).
- 30% للتحديث اللوجستي، وشراء نظم التسليح والعتاد المتطور والتكنولوجي.
- 30% للبحث العلمي العسكري، والتصنيع الحربي الوطني المستقل، وبناء القدرات السيبرانية والمعلوماتية.

الفصل الثاني: الهيكل العسكري المستهدف والقدرات الكمية والمؤشرات الرقمية (مستهدفات 2036)

تضع هذه الاستراتيجية أهدافاً كمية ورقمية محددة بدقة لهندسة القوة البشرية والتسليحية والميزانية الدفاعية للبلاد، بغرض الوصول إليها كحالة نهائية مستهدفة (Desired End-State) بحلول عام 2036:

1. القوات المسلحة النظامية الموحدة (The Regular Military):

يُستهدف بناء جيش نظامي، مهني، وموحد، يبلغ قوام قوته البشرية الحية والنشطة 250,000 **جندي وضابط** في الخدمة المستديمة. يتم توزيع وتجنيد هذه القوة بناءً على معايير الكفاءة المهنية الصرفة، والتمثيل الوطني العادل والشامل لجميع أقاليم السودان عبر نظم كوتا إقليمية مدروسة في الكليات العسكرية ومراكز التجنيد، لضمان إنهاء إرث التمييز أو الجهوية في سلك القيادة والجنود. وتتوزع هذه القوة على أربعة أفرع رئيسية:

القوات البرية النظامية: تشمل فيلق المشاة الميكانيكي، وسلاح المدرعات، والمدفعية الثقيلة والصاروخية، مع التركيز على مرونة الحركة وقوة النيران.

القوات الجوية ودفاع الطيران: إعادة بناء سلاح الجو بالكامل عبر إدخال مقاتلات سيادة جوية حديثة من الجيل الرابع المتقدم، وتوطين سرب مسيرات هجومية واستطلاعية بعيدة المدى، ونشر شبكة دفاع جوي صاروخي وراداري متكاملة تغطي كامل الأجواء السودانية وثغورها السيادية.

القوات البحرية وحرس الشواطئ: تحديث الأسطول البحري عبر إدخال فرقاطات، وزوارق صواريخ سريعة، وغواصات ساحلية لحماية الساحل البالغ 850 كم وتأمين المياه الاقتصادية الخالصة في البحر الأحمر.

قيادة العمليات الخاصة والنخبة: قوة عالية التدريب والتسليح الرقمي، مخصصة للتدخل السريع، ومكافحة الإرهاب، وإحباط التمردات الخاطفة في أي نقطة جغرافية من البلاد.

2. تأسيس الحرس الوطني السوداني (Sudan National Guard):

تُقرر هذه الاستراتيجية تشريعياً وتنفيذياً إنشاء قوة احتياطية استراتيجية حاشدة ومنظمة تسمى **"الحرس الوطني السوداني"**، يبلغ قوامها البشري المستهدف بحلول عام 2036 250,000 **مقاتل متطوع ومنتسب** وفق نظام الخدمة الجزئية أو الإلزامية الدورية.

التبعية والقيادة: يتبع الحرس الوطني لوزارة الدفاع تنظيماً، ويخضع للقيادة العامة للقوات المسلحة عملياتياً في أوقات الحرب والطوارئ.

التمركز والمهام: يتمركز الحرس الوطني في كافة أقاليم السودان بناءً على الكثافة السكانية والجغرافية، وتتمثل مهامه الأساسية في: إسناد الجيش النظامي في تأمين الجبهة الخلفية والحدود الرخوة، وحماية المنشآت الحيوية ومراكز الثقل الاستراتيجية (السدود، المناجم، المصافي)، وحفظ الأمن الداخلي في حالات الطوارئ القصوى والكوارث الطبيعية البيئية. يمنع نظام الحرس الوطني نشوء أي فراغ أمني في الأقاليم عند تحرك الجيش النظامي للجبهات الأمامية.

الفصل الثالث: خارطة الطريق الزمنية والمخطط التنفيذي للمراحل الثلاث (2026 – 2036)

تُنفذ هذه الاستراتيجية الشاملة عبر ثلاث مراحل زمنية، محددة الأهداف والمؤشرات، لضمان الانتقال المنظم وتجنب الاختلالات العملياتية:

المخطط الزمني والتنفيذي التفصيلي لمراحل الاستراتيجية العشرية

المرحلة	المدى الزمني	الأهداف الاستراتيجية المحورية	معايير النجاح والمؤشرات الحاكمة (KPIs)
المرحلة الأولى: التثبيت والاستقرار الميداني وبسط السيادة	2026 – 2028	- إنهاء كافة مظاهر الحرب الأهلية وصراعات السلاح المليشياوي. - بسط السيطرة الأمنية الشاملة على المدن الكبرى ومراكز الثقل الحيوية. - إطلاق عملية الهندسة التشريعية وبدء نزع السلاح.	- التوقيع والالتزام بالوقف الشامل والدائم لإطلاق النار. - إجازة قانون القوات المسلحة الجديد وقانون الحرس الوطني في البرلمان. - تسجيل وحصر 100% من مقاتلي الحركات والمليشيات المستهدفة ببرنامج DDR. - إخضاع كافة الاستثمارات العسكرية غير الدفاعية لوزارة المالية المدنية.
المرحلة الثانية: التحديث المؤسسي والانتشار التكنولوجي وحماية الحدود	2028 – 2032	- دمج وإعادة هيكلة الوحدات العسكرية وبناء الجيش الموحد. - نشر شبكة الحاميات المتطورة وتأمين الحدود الدولية والرخوة. - توطين التصنيع الحربي الأساسي والذخائر. - التأسيس الفعلي للحرس الوطني وقيادة الدفاع السيبراني.	- تصفية وإنهاء كافة الكيانات المسلحة الموازية بنسبة 100%. - وصول قوام الجيش النظامي الجاهز عملياتياً إلى 180,000 جندي. - تجنيد وتدريب أول 100,000 مقاتل في الحرس الوطني الإقليمي. - تغطية الرادار والدفاع الجوي لـ 80% من الأجواء السودانية. - إنتاج 60% من الاحتياجات اللوجستية والذخائر محلياً.
المرحلة الثالثة: الردع الاستراتيجي المستدام والريادة الإقليمية	2032 – 2036	- الوصول بالمنظومة الدفاعية لحالتها النهائية المستهدفة كقوة ردع إقليمية	- وصول الجيش النظامي إلى 250,000 جندي والحرس الوطني إلى 250,000

المرحلة	المدى الزمني	الأهداف الاستراتيجية المحورية	معايير النجاح والمؤشرات الحاكمة (KPIs)
		أولى. - تحقيق الاكتفاء الذاتي في نظم التكنولوجيا العسكرية الحاكمة والذكية. - استدامة حوكمة الأمن الشامل (الغذائي، المائي، السيبراني).	مقاتل. - استقرار ميزانية الدفاع عند النسبة الدستورية (5% من الناتج المحلي). - القفز بالسودان إلى تصنيف متقدم في مؤشر القوة العالمي (Global Firepower). - تحقيق التغطية السيبرانية والدفاعية الرقمية الكاملة 100% للبنية التحتية والاتصالاتية للدولة.

الفصل الرابع: الإجراءات العملياتية الفورية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (DDR)

تعتبر عملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الدمج (Disarmament, Demobilization, and Reintegration) المرتكز الأساسي لتثبيت المرحلة الأولى من الاستراتيجية، وتُنفذ بناءً على معايير الأمم المتحدة المتكاملة (IDDRS) مع مواءمتها مع الخصوصية السودانية وفق الخطوات العملياتية الصارمة التالية:

1. معايير ومراحل الفرز والتصنيف العسكري (The Screening Process):

تُنشأ "المفوضية الوطنية العليا لعمليات DDR" برئاسة مدنية وعضوية ممثلين عن الاستخبارات العسكرية، والقضاء العسكري، والشرطة الجنائية، والشركاء الدوليين. يخضع كافة أفراد وقادة القوات غير النظامية (مليشيات الدعم السريع، مقاتلي الحركات المسلحة الموقعة وغير الموقعة على السلام) لعمليات فرز وتصنيف جنائي وفني دقيق وصارم تشمل ثلاثة مسارات:

المسار الفردي الجنائي (**Crimial Screening**): يُستبعد ويُحال فوراً للمحاكم المدنية والجنائية (الوطنية والدولية) أي فرد أو قائد يثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان (التطهير العرقي، الاغتصاب، سلب الممتلكات، والتعذيب). لا عفو ولا دمج لأي مجرم حرب تحت أي ذريعة سياسية.

المسار الفني والمهني (**Technical Qualification**): يُفرز الأفراد الذين لا تواجههم تهم جنائية بناءً على معايير العمر، واللياقة الطبية والبدنية والنفسية، والمستوى التعليمي. من يستوفي شروط الالتحاق الصارمة بالجيش النظامي يتم توجيهه لمراكز التدريب العسكري الموحدة لإعادة صياغة عقيدته القتالية ودمجه كفرد (وليس ككتلة أو وحدة مستقلة) داخل رتب الجيش.

مسار الحرس الوطني والدمج المدني (**Social Reintegration**): الأفراد الذين لا يستوفون شروط الجيش النظامي ولكنهم صالحون للخدمة يتم دمج قطاعات منهم في قوات الحرس الوطني الإقليمي، بينما يتم توجيه البقية (الكتلة الأكبر) لبرامج التسريح والدمج المدني عبر توفير التدريب المهني الفني، والمنح التعليمية، والقروض الصغيرة للمشروعات الزراعية والصناعية لضمان تحولهم إلى عناصر منتجة في المجتمع وقطع الطريق أمام عودتهم للجريمة أو الارتزاق.

2. برامج جمع السلاح وحظر الحيازة العسكرية (Disarmament Protocol):

تُطلق الدولة حملة وطنية وقانونية صارمة لجمع السلاح وتطهير المجتمع تحت شعار **"السلاح مكانة الطبيعي يد الدولة وجيشها فقط"**. وتتضمن الحملة الآليات التنفيذية التالية:

الجمع القسري للسلاح الثقيل والمتوسط: سحب وحصر كافة الدبابات، والمدرعات، وسيارات الدفع الرباعي المسلحة (التاتشرات)، والمدافع، ومضادات الطيران، ومدافع الهاون المتواجدة في يد الحركات والقبائل والأفراد، ونقل ملكيتها فوراً لسلاح اللوجستيك بالقوات المسلحة، وتجريم حيازة هذه الأسلحة لغير الجيش النظامي عقاباً بالسجن المؤبد.

الجمع الطوعي والمقنن للسلاح الخفيف: إتاحة فترة زمنية محددة (6 أشهر) للمواطنين والقبائل لتسليم الأسلحة الخفيفة (البنادق الآلية، الطبنجات) مقابل تعويضات مالية مجزية أو منح تنموية للمجتمعات المحلية، تليها مرحلة الجمع القسري والتفتيش المنظم، وتطبيق عقوبات جنائية مغلظة على حيازة السلاح الناري غير المرخص.

مراقبة وحظر المنافذ والحدود (**Border Interdiction**): تفعيل الرقابة الاستخباراتية والعسكرية بالتعاون مع دول الجوار لقطع خطوط تهريب وتجارة السلاح عبر الحدود الصحراوية والرخوة، وضبط وتدمير أي شحنات أسلحة غير قانونية تدخل البلاد.

الباب الرابع: الاقتصاد السياسي للأمن، الحوكمة الرشيدة، والإصلاح المؤسسي والتشريعي

مقدمة الباب الرابع: جدلية الأمن والتنمية وحوكمة الموارد

يتأسس هذا الباب على قراءة نقدية ومعرفية عميقة لطبيعة العلاقة التداخلية والجدلية بين المنظومة الاقتصادية للدولة ومؤسساتها الدفاعية والأمنية. إن أحد الأسباب الجوهرية لاستدامة الحروب الأهلية والانهيار الأمني القومي في السودان هو نشوء ما يُعرف سوسيولوجياً بـ "**اقتصاد الحرب وسوق العنف الموازي**"، حيث تحولت النزاعات المسلحة إلى أنشطة استثمارية تتربح منها المليشيات وأمراء الحرب وشبكات الفساد العابرة للحدود.

بناءً على ذلك، فإن هذه الاستراتيجية الجسورة لا تنظر إلى حوكمة الاقتصاد السياسي للأمن باعتبارها إجراءً إدارياً تكميلياً، بل تضعها **كشرط بنيوي وإلزامي لتحقيق السلام والردع الاستراتيجي**. يستهدف هذا الباب تفكيك الشبكات المالية والاقتصادية التي تغذي العنف، وإعادة إدماج الاستثمارات والمؤسسات العسكرية في بنية الاقتصاد الوطني الخاضع للولاية الحصرية لوزارة المالية المدنية، مع وضع التصميم المؤسسي والتشريعي الصارم لأجهزة المخابرات والقضاء العسكري بموجب مبادئ الحوكمة الديمقراطية والشفافية.

الفصل الأول: تفكيك بنيان اقتصاد الحرب وحوكمة الموارد والشركات السيادية

تشمل خطة حوكمة الاقتصاد السياسي للأمن حزمة من السياسات والإجراءات القانونية والميدانية الفورية لقطع دابر التربح من العنف وبناء اقتصاد وطني داعم للسلام المستدام عبر ثلاثة محاور رئيسية:

1. تجفيف المنابع المالية وشبكات التمويل المستقلة للمليشيات وأمراء الحرب:

- تُعلن الدولة فرض سيادتها المطلقة وغير القابلة للمنازعة على كافة ثروات باطن الأرض والموارد النفيسة والاستراتيجية، وعلى رأسها قطاع تعدين وإنتاج وتصدير الذهب.
- تُحظر وتُجرّم تماماً أي عمليات حيازة، أو تنقيب، أو تجارة، أو تصدير للذهب والمعادن من قبل أي فصيل مسلح، أو مليشيا، أو قبيلة، أو شركة أمنية خاصة، أو قيادة عسكرية تحت طائلة عقوبة السجن المؤبد ومصادرة الأصول السيادية.
- تُدمج كافة مناجم الذهب (بما فيها جبل عامر وكافة المواقع في دارفور، وكردفان، وشرق السودان، والشمالية) في إطار "**الشركة السودانية للمعادن**" التابعة لوزارة المعادن.
- تنحصر عمليات شراء وتصدير الذهب حصرياً عبر نافذة بنك السودان المركزي وبموجب الأسعار العالمية، لضمان دخول الحصائل النقدية من العملات الأجنبية مباشرة في الخزينة الاحتياطية للدولة، مما يقطع الطريق أمام استخدام الذهب لتمويل تجارة السلاح أو شراء الولاءات السياسية واستجلاب المرتزقة الأجانب.

2. إنفاذ الولاية الحصرية الكاملة لوزارة المالية على المال العام وتصفية الاقتصاد الموازي:

تضع هذه الاستراتيجية حداً نهائياً وقطعياً لوجود شركات تجارية مستقلة تتبع للأجهزة العسكرية أو الأمنية في قطاعات مدنية (مثل الاتصالات، الصادرات الزراعية والحيوانية، الدقيق، الأدوية، تكنولوجيا المعلومات، والمقاولات).

- تُنقل ملكية وأصول وإدارات كافة الشركات العسكرية والأمنية ذات الطابع التجاري المدني (مثل شركات جهاز الأمن والمخابرات ، وشركات الدعم السريع المصادرة، والشركات التجارية التابعة للجيش) نقلًا كاملاً وفورياً إلى **وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي المدنية.**
- تُخضع هذه الشركات لقوانين الضرائب، والجمارك، والمراجعة الدورية من قبل ديوان المراجع العام والمساءلة البرلمانية، وتُحوّل أرباحها بالكامل لدعم الموازنة العامة، والصحة، والتعليم، وإعادة إعمار مناطق الحروب.
- يُحصر النشاط الاقتصادي العسكري حصراً في **"الصناعات الدفاعية والحربية الصرفة"** (الذخائر، السلاح، المدرعات، واللوجستيك العسكري) التابعة لمنظومة الصناعات الدفاعية، وتكون هذه المنظومة تحت الإشراف المباشر لوزير الدفاع والرقابة والتدقيق المالي الصارم لوزارة المالية والمراجع العام والبرلمان لمنع أي مظاهر للفساد أو التربح.

3. تفعيل وإشراك الشتات السوداني ككتلة استراتيجية في التمويل التنموي:

تُدرك هذه الاستراتيجية المقدرات والكتلة النقدية والمعرفية الضخمة للجاليات والشتات السوداني (Sudanese Diaspora) في دول المهجر حول العالم كأحد ركائز الأمن القومي الشامل.

- تُنشئ الدولة **"الصندوق السيادي الوطني لإعادة الإعمار والتنمية المستدامة"**، وهو صندوق استثماري وتنموي شفاف ومحكوم بمعايير الحوكمة الدولية، يتيح للسودانيين في الخارج المساهمة المالية والاستثمارية عبر سندات وطنية مضمونة.
- تُوجّه موارد هذا الصندوق لتمويل مشروعات البنية التحتية الحيوية، والزراعة الحديثة، وتوطين التكنولوجيا، وبناء المدارس والمستشفيات في الأقاليم المتأثرة بالحروب (دارفور، كردفان، الشرق، والنيل الأزرق)، لقطع الطريق أمام ارتهان قرار البلاد السياسي والدفاعي للقروض والتدخلات والمشروطيات المهينة من القوى والمحاور الخارجية، وبناء تنمية متوازنة تجتث جذور الغبن الاجتماعي والنزوع لحمل السلاح.

الفصل الثاني: إعادة الهيكلة الشاملة وإصلاح أجهزة الأمن والاستخبارات

يتم تفكيك العقيدة القمعية والتضخم التشغيلي لجهاز المخابرات العامة والأجهزة الأمنية السابقة، وإعادة هندستها بموجب المعايير الدستورية الرفيعة للدول الديمقراطية عبر ثلاثة محاور بنيوية:

1. مذهب جمع المعلومات والتحليل الاستراتيجي الصرف (Information and Analysis Mandate):

- يُعاد صياغة قانون جهاز المخابرات العامة الجديد ليحدد ويهيكل وظيفة وجوهر الجهاز وصلاحياته تحديداً صارماً لا لُبس فيه ولا تأويل، حيث يقتصر دور الجهاز كلياً على "**جمع المعلومات، ورصد وتحليل المهددات الأمنية الاستخباراتية الخارجية والداخلية العابرة للحدود، وتقديم التقديرات والتقارير الاستراتيجية ومؤشرات الإنذار المبكر لصناع القرار السياسي والمدني في الدولة**".
- يُجرد جهاز المخابرات العامة وأفراده وعناصره تجريداً كاملاً ومطلقاً من أي صلاحيات أو سلطات تنفيذية، بما في ذلك **سلطات الاعتقال، والاحتجاز، والقبض، والتحقيق المادي، وإدارة السجون أو المعتقلات، أو مداهمة المنازل والمنشآت**.
- تتحول كافة سلطات القبض والاحتجاز والتحقيق الجنائي الحصرية والكاملة إلى **جهاز الشرطة السودانية القومي والنيابة العامة** الخاضعة لسيادة القانون المدني والقضاء الطبيعي.

2. تصفية التشكيلات القتالية وحظر الأنشطة الاقتصادية المستقلة للأمن:

- تُحل وتُصفى تماماً أي واجهات أو تشكيلات عسكرية قتالية أو وحدات عملياتية مدرعة أو مسلحة تتبع لجهاز المخابرات (مثل إرث "هيئة العمليات" أو غيرها)، ويُمنع الجهاز من حيازة الأسلحة الثقيلة أو المتوسطة، ويقتصر تسليح أفراده على الأسلحة الخفيفة الفردية لحماية المنشآت والشخصيات والمكاتب.

- تُحل وتصادر كافة الواجهات والشركات الاستثمارية والمالية التابعة للأمن، ويُحظر الجهاز تماماً من ممارسة أي أنشطة تجارية أو استثمارية خاصة، وتُموّل كافة بنود ميزانيته التشغيلية والاستخباراتية عبر ميزانية واضحة وشفافة يقرها البرلمان وتدرج ضمن موازنة الدولة السنوية وتخضع لرقابة برلمانية محدودة وسرية لضمان الأمن ومحاربة الفساد.

3. الخضوع لسيادة القانون والرقابة البرلمانية المستقلة:

تُنشأ بقرار دستوري "**المفوضية المستقلة للرقابة على الأجهزة الأمنية والاستخباراتية**"، وهي مفوضية برئاسة قاضٍ من المحكمة العليا وعضوية شخصيات حقوقية وقانونية مستقلة ونواب برلمانيين. تتلقى هذه المفوضية شكاوي المواطنين حول أي تجاوزات للأجهزة الأمنية، وتملك سلطة التفتيش الفجائي لمكاتب ومنشآت الاستخبارات للتأكد من خلوها من أي احتجاز غير قانوني، ويخضع كافة ضباط وأفراد الأمن للمساءلة الجنائية والمدنية أمام القضاء المدني الطبيعي عن أي انتهاك لحقوق المواطنين وحرياتهم الدستورية.

الفصل الثالث: الحوكمة التشريعية وإصلاح وهيكلة القضاء العسكري

يستهدف هذا الفصل صياغة بيئة تشريعية وقضائية محترمة تحمي حقوق الإنسان وتحدد بوضوح نطاق عمل القضاء والعدالة العسكرية:

1. قانون القوات المسلحة الجديد (2026-2027) وتجريم التغول السياسي:

يُصدر البرلمان بالتنسيق مع وزارة الدفاع ووزارة العدل "**قانون القوات المسلحة الجديد**"، والذي يتضمن نصوصاً دستورية وجنائية مغلظة وواضحة:

- تجريم ومحاكمة أي عسكري (ضابط أو جندي) يقوم بالتخطيط أو التنفيذ أو المشاركة في أي انقلاب عسكري ضد السلطة المدنية الشرعية الدستورية، أو يتغول على الصلاحيات السياسية والمدنية، باعتبارها جريمة خيانة عظمى لا تسقط بالتقادم ولا تشملها قوانين العفو العام أو الخاص.
- يحظر حظرًا تاماً وصارماً على أي كادر عسكري في الخدمة النشطة أو الاحتياطية الانتماء للأحزاب السياسية، أو الكيانات الأيديولوجية، أو الحركات الدينية، أو ممارسة النشاط الحزبي والتظاهر داخل القواعد العسكرية أو خارجها، لضمان الحياد المهني والقومي للجيش.

2. التحديد الحصري لنطاق وصلاحيات المحاكم العسكرية والاستقلال القضائي:

يُعاد هيكلة وتنظيم منظومة القضاء العسكري السوداني لتقتصر كلياً على النطاق المهني والانضباطي الصرف:

- تنحصر صلاحيات واختصاص المحاكم العسكرية حصراً في "**النظر والبت في الجرائم والمخالفات المهنية العسكرية والانضباطية وخرق الأوامر واللوائح العسكرية الداخلية والهروب من الخدمة، والتي يرتكبها العسكريون ضد عسكريين آخرين أو ضد المنشآت العسكرية**".
- يُحظر حظراً مطلقاً ودستورياً تقديم أو محاكمة أي مواطن مدني أمام المحاكم العسكرية تحت أي ظرف من الظروف (بما فيها حالات الطوارئ أو الأحكام العرفية)، ويكون القضاء المدني الطبيعي هو صاحب الولاية الحصرية على المدنيين.
- إذا ارتكب فرد عسكري جريمة جنائية تمس مواطناً مدنياً أو الحق العام (مثل القتل، السرقة، النهب، أو الاعتداء الجسدي في مناطق العمليات أو المدن)، تسقط فوراً صلاحية المحاكم العسكرية ويُحال المتهم العسكري للمحاكمة أمام **المحاكم المدنية الطبيعية وجهاز القضاء المدني**، لضمان المساواة التامة أمام القانون وسيادة العدالة.

الفصل الرابع: التصميم المؤسسي المحدث لمجلس الأمن القومي (National Security Council)

تؤسس الاستراتيجية للمنظومة العليا لصناعة القرار الاستراتيجي والأمني من خلال إرساء بناء مؤسسي محدث لمجلس الأمن القومي السوداني ليكون المرجعية العليا والوحيدة لرسم السياسات العامة للأمن الشامل وتوجيه المنظومة الدفاعية:

الهيكل والتشكيل المؤسسي لمجلس الأمن القومي المحدث

الدوائر السياسية والدبلوماسية	الدوائر الدفاعية والعسكرية	الدوائر الاقتصادية والحيوية
رئيس الدولة	وزير الدفاع (مدني)	وزير المالية
رئيس الوزراء	القائد العام للقوات المسلحة	وزير التجارة والاقتصاد
وزير الخارجية	رئيس هيئة الأركان	وزير الزراعة والموارد الطبيعية
وزير الداخلية	مدير عام جهاز المخابرات العامة	رئيس لجنة الأمن بالبرلمان
وزير العدل	مدير عام الشرطة	
رئيس البرلمان	قائد الحرس الوطني	

القيادة والعمل:

- **الرئاسة والقيادة:** يرأس مجلس الأمن القومي رسمياً ودستورياً **رئيس الجمهورية/ رئيس مجلس الدولة المنتخب**، مما يؤكد خضوع القرار الأمني والعسكري للإرادة السياسية المدنية للشعب.
- **الدوائر المدمجة للأمن الشامل:** يدمج التشكيل وزراء المالية، والاقتصاد، والزراعة، والخارجية، والعدل، والداخلية، والقيادات العسكرية والاستخباراتية، لضمان ألا يُختزل القرار الأمني في البعد العسكري الصرف، بل تتم صياغته برؤية تدمج الأمن الإقتصادي، والاستقرار المالي، والعلاقات الدبلوماسية الدولية، وحقوق الإنسان.
- **الأمانة العامة والمستشارية:** تتبع للمجلس أمانة عامة تضم خبراء ومستشارين أكاديميين وعسكريين مستقلين في مجالات الاستراتيجية، والاقتصاد، والأمن السيبراني، والتغير المناخي، لإعداد أوراق السياسات والتقديرات العلمية القائمة على البيانات والدراسات الرصينة لضمان سلامة القرار الاستراتيجي للدولة.

ملحق: جدول المسؤوليات التنفيذية والجهات المنفِذة والأفق الزمني للحوكمة

المهمة والسياسة الاستراتيجية	الجهة الرئيسية المنفّذة	الجهات المساندة والشريكة	الأفق الزمني للإنجاز
صياغة وإجازة قانون القوات المسلحة الجديد وقانون الحرس الوطني	البرلمان السوداني / وزارة الدفاع	وزارة العدل، مجلس الأمن القومي، النيابة العامة	2026 – 2027
إنفاذ عملية التسريح والدمج الشاملة ونزع سلاح المليشيات وفرز المقاتلين	المفوضية الوطنية العليا لعمليات DDR	الاستخبارات العسكرية، الشرطة الجنائية، الأمم المتحدة، وشركاء دوليون	2026 – 2030
نقل الشركات العسكرية والتجارية لولاية وزارة المالية وحوكمة الذهب	وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي	وزارة المعادن، بنك السودان المركزي، ديوان المراجع العام	2026 – 2028
إعادة هيكلة جهاز المخابرات وحظر سلطات الاعتقال والتشكيلات القتالية	مجلس الوزراء المدني / البرلمان	وزارة العدل، مفوضية الرقابة على الأجهزة الأمنية المستقلة	2026 – 2027
نشر الحاميات الحدودية وبناء القواعد الإقليمية	القيادة العامة للقوات المسلحة / وزارة الدفاع	وزارة المالية، سلاح الإشارة والهندسة العسكرية	2028 – 2032
بناء وتفعيل قيادة الدفاع السيبراني والأمن التكنولوجي للدولة	وزارة الدفاع/ وزارة الاتصالات والتحول الرقمي	جهاز المخابرات العامة (دائرة التحليل)، سلاح الحرب الإلكترونية بالجيش	2027 – 2030

خاتمة الوثيقة:

أفق المستقبل والمسؤولية التاريخية لاستدامة الدولة

إن صياغة هذه الاستراتيجية الشاملة (2026-2036) وضبط محاورها الفكرية، والهيكلية، والكمية، والتشريعية، لا يمثل مجرد تمرين أكاديمي في التخطيط الدفاعي، بل هو "**بيان التزام سيادي وتاريخي**" تقطعه الدولة السودانية الجديدة أمام شعبها وأمام المجتمعين الإقليمي والدولي.

إن العقد القادم يمثل الاختبار الوجودي الأكبر لصلابة ووعي الأمة السودانية؛ فإما أن تمضي الدولة بكل حزم وشجاعة في إنفاذ هذه المراجعات الهيكلية الجذرية واجتثاث خطايا الماضي من جذورها، أو المجازفة بالسقوط مجدداً في عتمة الفوضى والتشظي ومحاور الحروب بالوكالة.

إن الرسالة المركزية التي تنبثق من طيات هذه الوثيقة وتلتحم بها فصولها الأربعة، هي أن "الأمن الحقيقي والردع الاستراتيجي المستدام لا يُصنعان ببنادق المليشيات الموازية، ولا بالانقلابات العسكرية العبثية، ولا بعقائد الإقصاء والتهميش الهوياتي"؛ بل يرتكزان بالأساس على شرعية المؤسسات، وسيادة القانون الدستوري، ومهنية واحترافية الجندي الوطني الحامي للتراب، وخضوع السلاح بصفة كاملة وبنيوية للإرادة السياسية المدنية المنتخبة التي تمثل الوجدان الحي للشعب. إن الانتقال التام من مفهوم "أمن الأنظمة" إلى مفهوم "الأمن الإنساني الشامل" هو الضامن الوحيد لتحويل الجغرافيا السودانية الشاسعة ومواردها الوفيرة من مغناطيس للأطماع والمهددات الخارجية إلى رافعة حقيقية للازدهار والريادة الإقليمية والدولية.

وتؤكد الوثيقة في ختامها أن العبء الأكبر والمسؤولية الكبرى في حماية هذا المعمار الدفاعي الجديد تقع على عاتق ثلاثة أركان متكاملة:

القيادة السياسية والتشريعية: المطالبة باليقظة والحزم في الرقابة والمحاسبة عبر البرلمان، ومنع أي تغول أو تسييس للأجهزة النظامية.

المؤسسة العسكرية والدفاعية: المطالبة بالانكفاء التام على واجباتها الدستورية الاحترافية الصرفة في التدريب والتحديث والردع، ومواصلة تطهير صفوفها وتأكيد ولائها الوطني الأوحد للدستور والشعب.

المجتمع والمواطن السوداني: الذي يمثل الحاضنة الطبيعية الكبرى للجيش، والكتلة البشرية الحية لحرب الشعب الشاملة، والشريك الأساسي في حماية الأمن المجتمعي والسيبراني والاقتصادي.

إن جمهورية السودان، وهي تخطو بثقة وعزم في عهدها الدستوري المعاصر نحو عام 2036، تضع هذه الاستراتيجية دليلاً عملياً وخارطة طريق مقدسة لإعادة بناء مجدها السيادي، مستلهمة دماء شهدائها وتضحيات مواطنيها الصابرين، لترسيخ غاية كبرى وأبدية لا تراجع عنها:

وطن واحد، شعب واحد، جيش واحد.

سجل المراجع والوثائق الاستراتيجية المعتمدة

Official Strategic References and Bibliography

أولاً: الأوراق التأسيسية والبحوث الوطنية السودانية (حملة سودان المستقبل)

1. **عبد العاطي، عادل (2026): سلسلة التحليلات الاستراتيجية الموسعة "الجيش مرآة الدولة: نحو نظرية سودانية في الأمن الوطني الشامل"** (نُشرت في أبريل – مايو 2026 مكملة ومؤسسة للإطار الهيكلي الحالي).
https://archive.org/details/20260519_20260519_0031
2. **عبد العاطي، عادل (2021): ورقة السياسات التأسيسية والعسكرية "إعادة هيكلة وتحديث القوات المسلحة في السودان"**
https://archive.org/details/adil-armed-forces
(الوثيقة التي اشتق منها مذهب القيادة والسيطرة الموحدة ونظام الكوتا الإقليمية).

ثانياً: وثائق الدولة والتشريعات والاتفاقيات السيادية (جمهورية السودان)

1. **حكومة جمهورية السودان (2020): "وثيقة اتفاقية سلام جوبا لعام 2020م والملاحق والترتيبات الأمنية الخاصة بها"**
https://peacemaker.un.org/sites/default/files/document/files/2024/05/juba20agreement20for20peace20in20sudan.pdf
(المنشور الرسمي المعتمد لعمليات دمج الحركات المسلحة والترتيبات الأمنية).
2. **ديوان المراجع العام – جمهورية السودان: التقارير السنوية الخاصة بالشركات الحكومية والسيادية وسجلات مراجعة الحسابات العامة**
(المعتمدة كمرجع في الفصل الأول من الباب الرابع الخاص بالولاية الحصرية للمال العام).

ثالثاً: المراجع الأكاديمية التأسيسية في السوسيولوجيا والتاريخ العسكري السوداني

1. **De Waal, Alex (2015). The Real Politics of the Horn of Africa: Money, War and the Business of Power. Polity Press.**
(المرجع التأسيسي الذي استُعين به لتفكيك مفهوم "سوق العنف الموازي" واقتصاد الحرب المنشور في الباب الرابع).
2. **Johnson, Douglas H. (2003). The Root Causes of Sudan's Civil Wars. Indiana University Press.**
https://share.google/BmUVHpDRfvS7Jil7G
(المرجع الشامل المستخدم في الفصل الأول من الباب الأول لتتبع التاريخ البنيوي للنزاعات وأزمة الهامش والمركز منذ حقبة قانون المناطق المقفلة 1922).
3. **Mamdani, Mahmood (1996). Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism. Princeton University Press.**
https://moodle2.units.it/pluginfile.php/343371/mod_resource/content/1/Mamdani%20Mahmood%20Citizen%20and%20Subject%20Chapter%201%20and%204.pdf

(المرجع المعتمد في الفصل الرابع من الباب الأول لتشريح طبيعة الدولة الاستعمارية المشوهة وجهاز الجباية).
4. Berridge, Willow (2015). Civil Uprisings in Modern Sudan: The Khartoum Springs of 1964, 1985 and 2019. Bloomsbury Academic.
https://library.oapen.org/handle/20.500.12657/25790
(المرجع التأسيسي لتحليل العلاقة بين المجتمع والدولة وحراك الكتلة المدنية).
5. Jok, Jok Madut (2007). Sudan: Race, Religion, and Violence. Oneworld Publications.
https://www.rahs-open-lid.com/wp-content/uploads/2024/02/Sudan_-Race-Religion-and-Violence-PDFDrive-.pdf
(استُخدم لتشريح أزمة الهوية الإقصائية وصناعة خطابات التعبئة الدينية والعرقية المذكورة في الفصل الثاني من الباب الأول).

رابعاً: النظريات الدولية المعاصرة في العلاقات العسكرية-المدنية والاستراتيجية
1. Huntington, Samuel P. (1957). The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations. Harvard University Press.
https://worldoriens.wordpress.com/wp-content/uploads/2017/03/the-soldier-and-the-state-huntington.pdf
(المرجع النظري الحاكم المعتمد في الوثيقة لتأسيس مبدأ "الاحترافية الموضوعية" وخضوع العسكريين التام للسلطة المدنية الدستورية).
2. Liddell Hart, B. H. (1954). Strategy. Meridian Books.
https://www.docdroid.net/KnjBIIl/strategy-b-h-liddell-hart-pdf
(المرجع العسكري التأسيسي لتطوير مفهوم "الاستراتيجية العليا" ومذهب الردع الحاسم).
3. McChrystal, Stanley (2015). Team of Teams: New Rules of Engagement for a Complex World. Portfolio/Penguin.
https://www.mlsu.ac.in/econtents/3946_Team%20of%20Teams_%20New%20Rules%20of%20Engagement%20for%20a%20Complex%20World%20(%20PDFDrive%20).pdf
(المرجع الإداري والعملياتي الذي اشتق منه نموذج "حوكمة القيادة والسيطرة المرنة" في الباب الثالث).
4. Jones, Seth G. (2017). Waging Insurgent Warfare: Lessons from the Vietcong to the Islamic State. Oxford University Press.
https://www.researchgate.net/publication/392620194_Waging_Insurgent_Warfare_Lessons_from_the_Vietcong_to_the_Islamic_State
(تمت الاستعانة به لتشريح مذهب قتال الميليشيات والحروب غير النظامية وكيفية مجابهتها).

خامساً: المعايير الدولية والمنشورات الأممية والإقليمية (الحوكمة والدفاع الذكي)
1. United Nations (2006/2020). Integrated Disarmament, Demobilization and Reintegration Standards (IDDRS). UN Department of Peace Operations.

https://www.unddr.org/wp-content/uploads/2020/06/Operational-Guide-to-the-IDDRS-2014.pdf

(الدليل الدولي المعتمد رقمياً وإجرائياً لتصميم المسارات الثلاثة لعمليات الفرز والتصنيف ونزع السلاح الواردة في الفصل الرابع من الباب الثالث).

2. **NATO Cooperative Cyber Defence Centre of Excellence - CCDCOE (2017). Tallinn Manual 2.0 on the International Law Applicable to Cyber Operations. Cambridge University Press.**

https://assets.cambridge.org/97811071/77222/frontmatter/9781107177222_frontmatter.pdf

(المرجع التأسيسي لبناء المذهب العملياتي لقيادة الدفاع السيبراني وحماية البنية التحتية التكنولوجية للدولة).

3. **Schwab, Klaus (2016). The Fourth Industrial Revolution. World Economic Forum.**

https://law.unimelb.edu.au/__data/assets/pdf_file/0005/3385454/Schwab-The_Fourth_Industrial_Revolution_Klaus_S.pdf

(المرجع المستخدم لتأسيس مفهوم حروب الجيل الخامس وتأثير الاتصالات الرقمية على الأمن القومي).

4. **United Nations (2020). Roadmap for Digital Cooperation. Office of the UN Secretary-General.**

https://www.un.org/en/content/digital-cooperation-roadmap/assets/pdf/Roadmap_for_Digital_Cooperation_EN.pdf

(الوثيقة الحاكمة للتعاون الدولي في حماية قواعد البيانات والسجل المدني والمنظومات السيبرانية).

سادساً: تقارير مراكز البحوث السياساتية الدولية والوكالات الإخبارية

1. International Crisis Group (ICG): Sudan Reports and Briefings (2020 - 2026). المتوفر عبر الموقع الرسمي المعتمد: www.crisisgroup.org
2. African Union Peace and Security Council (AU-PSC): التقارير والقرارات الدورية الرسمية الخاصة بآليات فض النزاعات وحظر السلاح في السودان والقرن الأفريقي.
3. Carnegie Middle East Center (2021): البحوث والدراسات المنشورة ضمن ملف "الجيش والاقتصاد في السودان وتحولات ما بعد النزاع".
4. World Bank: Sudan Economic Update Reports. تقارير تحديث الاقتصاد السوداني (المستخدمة لضبط واحتساب نسب الإنفاق الدفاعي ومؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في الباب الثالث).